

التأويل

أصلاً منهجياً عقلياً

في تفسير الإمام الطبري

د. محمد فتحي الدريني

أ - المقدمة :

ب - عناصر الموضوع الأساسية :

أولاً : تحقيق مدلول كلٍّ من « التفسير والتأويل » في اللغة ، وفيما جرى عليه القرآن الكريم استعمالاً ، وفي اصطلاح المفسرين ، وأئمة علوم القرآن ، والأصوليين ، ومقارنة ذلك ، بما استقر له من معنى ، عند الامام الطبري بخاصة ، فيما جرى عليه تأويله للآي من التنزيل ، في مواقع شتى من موسوعته التفسيرية .

ثانياً : مفهوم « التأويل » الذي حرره الراغب الأصفهاني - الخير بمفردات القرآن الكريم - وما أبان له من دور في حياة الفكر الاسلامي ، اعتقاداً ، وفقهاً ، وتفسيراً ، وموقف الامام الطبري من ذلك كله .

ثالثاً : التأويل شيء وراء التفسير في تصور الامام الطبري ، مما انعكس أثره على واقع صنيعة في التفسير ، بما هو أعمق من التفسير تعقلاً ، ونفاذ بصيرة ، على ما يستخلص من مفهومه اللغوي ، والقرآني ، والأصولي ، على سواء .

رابعاً : مفهوم التأويل القرآني متعدد ، يختلف باختلاف مواقع استعماله في القرآن الكريم ، على ما يحدده الامام الطبري في موسوعته التفسيرية نوجزه فيما يلي :

أ - التأويل في « المتشابه » .

ب - التأويل قد يعني مجرد « الاحالة » مما لا يتعلق بتفسير معاني المفردات أو الجمل ، من الآيات ، أو صرفها عن معانيها المتبادرة الى معانٍ أُخَرَ ، على سبيل التجويز ، أو بالتنسيق بين ظواهر النصوص المتعارضة .

ج - التأويل قد ورد في استعمال القرآن الكريم أيضاً ، بمعنى « الوقائع » والأحداث المجهولة التي سوف تقع مستقبلاً ، مما يشهد بصدق ما أخبر به هذا الكتاب العزيز •

د - ورود لفظ « التأويل » في استعمال القرآن الكريم ، متعلقاً بالأفعال دون الأقوال والنصوص ، مما يقرب معناه في هذا المقام من « التأويل » بالمعنى السابق •

هـ - القرآن الكريم اقتصر على استعمال لفظ « التأويل » فيما يتعلق بالرؤى المنامية بوجه خاص ، ولم يستعمل بشأنها كلمة « التفسير » إطلاقاً ، مما يُنبئ عن اختلاف مفهوم ومجال ووظيفة كلٍّ منهما قطعاً •

و - التأويل أخص من التفسير مفهوماً •

خامساً : اصطفاء الامام الطبري ، لكلمة « التأويل » والتزامه بها ، ايثاراً لها على كلمة « التفسير » - وهو الخير بحقائق مدلولات المفردات في القرآن الكريم - لم يكن عن غفلة منه عن المعنى القرآني الذي جرى استعماله فيه ، مما يدل ، على أن الاجتهاد بالرأي من مقومات تفسيره الأساسية ، فلم يكن تفسيره - على التحقيق - مخلصاً نفسه للمأثور المحض ، حتى يكون من مدونه - على ما ذهب اليه ابن خلدون وهما - بل كان مزيجاً من التفسير بالمأثور ، والتفسير بالرأي معاً ، فضلاً عن أن موقفه من المأثور - هو موقف الناقد المحض ، والمرجّح ، بل والرافض أحياناً ، بالحجة والدليل •

سادساً : أسباب ورود النص القرآني بما فيه الظاهر والباطن - أي المعاني الدقيقة التي يستقل بتعمقها العلماء المتخصصون - وعوامل بدو الظواهر المتعارضة لهذا النص ، في نظر ابن رشد •

ج - من واقع تطبيقات الامام لمعاني التأويل في تفسيره •

أولاً - الأصل العام في منهج الامام الطبري ، موافقة التفسير لظاهر التنزيل ، وأنه ، لا يصنار الى « التأويل » إلا بدليل معتبر ، لأن « التأويل » خلاف الأصل ، وهذا أمر مجمع عليه •

ثانياً : الامام الطبري يستنكر المنازع البعيدة في التأويل ، ولو كانت من احتمالات النص •

ثالثاً : ما يتخذ العرب من « أمثال » تجري على لسانهم ، يعتبر أصلاً في التأويل عند الامام الطبري ، اذا وردت في أي القرآن الكريم ، ويعتمده دليلاً يستند اليه في تأويله الآي على خلاف ظاهرها ، أو تفصيل ما ينطوي عليه من معانٍ جمّة •

أ - من ذلك ، معنى الاستسلام للأمر ، أو تسليم الأمة أزمنة أمورها لعدوِّها ، تهاوناً ، أو يأساً وقنوطاً ، بل كل ما يضر بكيان الأمة ، وصالحها العام ، أو يؤدي بمصيرها ،

بوجه عام ، مما يُعبر عنه في القرآن الكريم - على ما فصله الامام الطبري - باللقاء باليد في التهلكة - جرياً على منطق العرب في أمثالها - وان كان ظاهرها اللغوي لا ينطبق على هذه المعاني الجمّة .

رابعاً - لا يجوز « التأويل » بتخصيص العام بخصوص السبب ، ولا تقييد المطلق به كذلك ، اذ قد يكون كلٌّ منهما متعلقاً للعدل ، من حيث عمومهُ وإطلاقهُ ، وهذا متفرع عن الأصل العام في المنهج العلمي في التفسير الذي اعتمده الامام الطبري ، من وجوب تحكيم المنطق اللغوي ، ثم استقر قاعدة عامة للتفسير عند الأصوليين فيما بعد ، مؤداها : ان « خصوص السبب ، لا يقضي على عموم اللفظ » وأن : « المطلق يجري على إطلاقه » .

خامساً - تأثير أول الكلام ، بما يبين عن آخره ، وتأثير آخره ، بما يبين عن أوله ، أصل في التأويل عند الامام الطبري ، وعلى أساس هذا الأصل أول « الدرجة » المنصوص عليها في قوله تعالى : « ولهنّ مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » - على سبيل المثال - بأنها « درجة احسان وفضل ، مطلوب الى الرجال تحقيقها » وليست درجة امرة واستعلاء ، مستدلاً على هذا التأويل بسباق الآية الكريمة من تقرير مبدأ « المثلية في الحقوق والواجبات » ، لا « العينية » تقسيماً للعمل ، بحكم فطرة التكوين في كلٍّ منهما - والمثلية في الأعباء يقتضيها مبدأ المساواة ، والمساواة فرع عن مبدأ العدل المطلق في الاسلام ، وهو مبدأ محكم لا ينقض ، ولا ينخرم ، فتعيّن أن تكون « الدرجة » بالمعنى الذي بينا ، ناويلاً للنص القرآني بما يسدّد منطق العدل فيه ، وبقرينة سياقه ، في اجتهاد الامام الطبري وابن عباس من قبله .

سادساً - الامام الطبري ، يعتمد سباق النص ، وسياقه ، ولواحقه ، في التأويل ، تحقيقاً لاتساق معاني الآي .

سابعاً - يرى الامام الطبري - من واقع تطبيقات تأويله - أن « قوانين النحو » بصريّتها وكوفيّتها - ينبغي رفض تطبيقاتها على كل ظاهر لغوي للنص القرآني ، قد ثبت أنه غير مراد للشارع قطعاً ، اذا أفضى تطبيق تلك القواعد على مثل هذا الظاهر اللغوي غير المراد ، الى القول بوجود كلمات زائدة في القرآن الكريم ، قد جاءت صلة ، أو حشواً ، لا معنى لها ، أو أدّى تطبيقها الى الاخلال ببلاغة نظمها ، وانما ينبغي تطبيقها على المعنى المراد ، بعد تبينه بالتأويل بالدليل القوي ، لأن الاعراب فرع المعنى المراد ، وليس فرعاً للظاهر اللغوي الذي قد ثبت أنه غير مراد ، ولأن قواعد النحو لا تقوى على النفاذ الى اتساق الدلالات العقلية والمنطقية للنص القرآني ، فضلاً عن أنها لا تملك القدرة على الاخلال بأسرار بلاغته ، وخصائص بيانه المعجز .

★ ★ ★

التأويل

أصلاً منهجياً عقلياً في تفسير الإمام الطبري

مقدمة :

لا يتأتى لنا بيان موقف الامام الطبري من معنى « التأويل » - باعتباره منهجاً عقلياً في الاجتهاد بالرأي يتصل بالمعاني لا بالألفاظ^(١) - مُستخلصاً من واقع تصرُّف الامام في التفسير، ومسلكه المطَّرد فيه، وفقاً لاتخاذ منهج علمي - لا بعد تحديد مفهوم كلٍّ من التفسير والتأويل في اللغة - لاعتماده على منطق اللغة كأصل عام ، فيما لم يرد فيه مأثور ، أو ينعقد عليه اجماع - وما استقر لهما من « مدلول » عند قدامى المفسرين ، والأصوليين ، وفلاسفة المسلمين ، وما تعاورهما بعدُ من تطور حتى عصر الامام بوجه خاص ، وما تلاه من العصور، ليرى مدى ما بينهما من تطابق أو افتراق ، في عموم أو خصوص ، ثم تبين ملاحظ الامام في سر اصطفاؤه لفظ « التأويل » واثيره إياه ، بل وتشده في استعماله له ، دون لفظ « التفسير » ان في اتخاذه عنواناً لكل فصل من فصول بحثه ، أو في تحقيقه لمدلول اللفظ المفرد الوارد في النص، أو في بيانه للمعنى المراد من الآية الكريمة جملةً ، ومراميها البعيدة ، أو فيما وسم به موسوعته التفسيرية من لفظ « التأويل » حيث اتخذ لها عنوان : « جامع البيان عن تأويل آي القرآن »^(٢) .

هذا ، وقد شاع بين علماء التفسير ، والأصوليين ، أن الامام الطبري ، قد استعمل لفظ « التأويل » في معنى « التفسير » حتى كانا - في اعتباره - مترادفين على معنى واحد .

على أن هذه التسوية بين مدلوليهما ، هو ما استقر عند الأقدمين من معنى ، استهداءً بأصل الوضع اللغوي ، كما يُدعى ، وهو الابانة والافصاح عن المعنى المراد من النص القرآني ، أو الكشف عن معاني التنزيل بوجه عام ، وسنرى ، ان

هذه التسوية المدعاة بين مدلوليهما، تفتقر الى الدقة في مراعاة ما أشارت اليه المعاجم نفسها من فرق حاسم بينهما من جهة، والتنبيه الى صنيع الامام نفسه، ومواقفه تجاه ما تقتضيه طبيعة النظم القرآني، والمعارف الماثورة التي كانت تضطره الى مخالفة الظاهر^(٢) اللغوي تأويلاً، مما لا يساعد على تقرير هذه التسوية والترادف، من جهة أخرى .

نعم - يجنح الامام الى تحكيم « المنطق اللغوي » وصولاً الى مفاد النص القرآني المراد بكافة دلالاته - أصلاً في منهجه بادئ ذي بدء - حين يُعوزُه المأثور من السنة، أو أقوال السلف، أو الاجماع على تقرير معنى معين في تفسير النص، غير أن هذا « المأثور » بما يوجّهه هو إليه من نقد، ويتناوله بالتمحيص والترجيح، فضلاً عن أن النصّ القرآني نفسه، بما يتصرف في وجوه القول، كل أولئك كان يضطره - كما قلنا - الى إعمال الرأي في النص تأويلاً، والمخالفة عن ظاهره المتبادر منه، توصّلاً إلى المعنى المراد الذي يعضده الدليل المرجّح الصارف، فيصير هذا المعنى المؤوّل، أغلباً على الظن أنه هو المقصود - من المعنى الأصلي، بحكم الوضع اللغوي .

ومن هنا يتبدّى لنا، أن تفسير الامام الطبري، لم يتمحّض تفسيراً بالمأثور، بل كان تفسيراً أشرياً وعقلياً معاً، بحكم المأثور بياناً للمفسّر من جهة، وبحكم تصرف النصّ القرآني نفسه في وجوه البيان، مما يقتضي إعمال الرأي ضرورةً، ويتطلب التأويل بالدليل الأقوى من جهة أخرى، وقد يكون هذا الدليل الصارف نقلياً أيضاً، أو دليلاً عقلياً، على ما صرح هو به، ولا سيما اذا كان التفسير يتعلق بأمر اعتقادي، على ما سيأتي بيانه وتفصيل القول فيه، وهذا ما تقتضي به طبائع الأشياء .

وتأسيساً على هذا، لا يقال إن الامام كان نقطة تحوّل في التفسير، حيث جمع بين المأثور والمعقول، فهذا قد وجد منذ عصر الصحابة - على ما سيأتي بيانه - من غير نكير، فكان اجماعاً، وهو الذي قرره الأصوليون^(٤)، ومؤرخو التشريع الاسلامي^(٥) .

غير أن الامام كان ينمى على من يسلك سبيل « التأويل » المُستكره ذي المنزع البعيد، أو المُعتسف فيه، مما لا يحتمله النص، أو يحتمله مجرد

احتمال عقلي ، ولكن لا ينهض به دليل ، تدعيماً لمذهب معين ، أو تطويعاً للنص القرآني ، ليقدم فكرةً مُسبقةً تبنّاها المفسّرُ نفسه ، مما يُخرجه عن « الموضوعية » التي تقتضي النزاهة والحيّدة ، ولا سيما أن عصر الامام قد كثرت فيه مثل هذه المذاهب ، بما يشير هو إليها في مواضعها ، ويسمّيها بأسمائها ، ويبين مواطن الضعف فيها ، فيما اذا كان ظاهر النص عاماً مثلاً ، فيراد تخصيصه بالطائفة أو المذهب الذي يتعمد صرف الحكم اليه ، تدعيماً له ، أو نيلاً منه وانتقاصاً ، أو تكفيراً أحياناً^(٦) ، مما يعتبر تأويلاً مُختلَقاً لا دليل عليه ، أو كان لا يقبل التأويل أصلاً ، على قانون « التأويل في اللسان العربي » أي سنن اللغة ، ومنطقها في البيان ، كما يقول ابن رشد ، والامام الغزالي والزركشي ، والراغب الأصفهاني ، والشاطبي ، والسيوطي ، والشوكاني ، وغيرهم ، على ما سيأتي تفصيله .

هذا ، وشيخ المفسرين الامام الطبري - انصافاً منه ، وموضوعية - يشير الى هذا الضرب من تأويل ذوي الأهواء ، ويبين الدوافع النفسية إليه ، حيث يقول ما نصه : « فأما الذين في قلوبهم ميلٌ عن الحق ، وحيّفٌ عنه ، فَيَتَّبِعُونَ مَنْ آيَ الْكِتَابِ مَا تَشَابَهَتْ أَلْفَاظُهُ ، واحتمل صرفه في وجوه التأويلات ، باحتماله المعاني المختلفة ، ارادة اللّبس على نفسه ، وعلى غيره ، احتجاجاً به على « باطله » الذي مال إليه قلبه ، دون الحق الذي أبانه الله »^(٧) وهو ما أشرنا اليه في المقال الأسبق .

وأما اشتراط أن يكون التأويل جارياً على سنن العربية في التأويل ، ولو بوجه من وجوهه ، فذلك لأن القرآن العظيم ، قد نزل بلسان عربي مبين ، فتأويله على وجه يخرج به عن احتمالات قانون اللغة العربية جملةً ، يعتبر قرينة على أن هذا الضرب من « التأويل » أضحى غير معبّر عن هذا المعنى بهذا اللسان ، إذ لا يحتمله بوجه ، والفرض أن القرآن قد جاء معبّراً به ، وفي هذا المعنى يقول الامام ابن رشد ، في كتابه « فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتصال » ما نصه : « ونحن نقطع قطعاً ، أن كل ما أدى اليه البرهان (الدليل) وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر ، يقبل التأويل على « قانون التأويل العربي »^(٨) . ويقول في مقام آخر : ومعنى « التأويل » هو اخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية الى الدلالة المجازية ، من غير أن يُخل ذلك بعادة لسان العرب في التَجَوُّز »^(٩).

وهذا ما قرره الامام الشاطبي في صدد بحثه الأصولي في التفسير بالرأي بوجه عام ، حيث يقول ما نصه : « الاجتهاد الواقع في الشريعة ضربان :

(أحمدهما) : الاجتهاد المعتبر شرعاً - والتأويل صورة منه - وهو الصادر عن أهله الذين اضطلعوا بمعرفة ما يفتقر اليه الاجتهاد - أي من الوسائل والأدوات وضروب المعرفة التي يتوقف عليها صحته وصوابه وعلميته .

« والثاني » غير المعتبر ، وهو الصادر عمّن ليس بعارف بما يفتقر الاجتهاد اليه ، لأن حقيقته أنه رأى بمجرد التشهي والأغراض ، وخبط " في عماية ، واتباع " للهوى ، فكل رأي صدر على هذا الوجه ، فلا مزية في عدم اعتباره ، لأنه ضد الحق الذي أنزل الله ، كما قال تعالى : « وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ ، بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ » (١٠) .

هذا ، ولا ريب ، أن المراد من « الحاكم » في هذا المقام هو « العالم المجتهد » اذ الحكم بمقتضى شرع الله تعالى ، فرع " عن سبْق العلم به ، وبأدوات تحصيله .

وأيضاً اذا كان الاجتهاد عن جهلٍ مُحَرَّمًا وغير معتبر ، فالاجتهاد بالرأي الناشيء عن « الهوى » مع العلم ، محرم وغير معتبر من باب أولى ، لأنه تَحَرُّفٌ " عن مَعْدَلَةِ الحق عن قصد وتصميم !

ويؤكد الامام الشاطبي هذا الأصل العام في المنهج العلمي للتفسير بالرأي - والتأويل صورة منه - في أكثر من موضع ، من مثل قوله : « أن يكون جارياً على موافقة كلام العرب » (١١) . وكذلك الامام الشوكاني حيث يقول : « وشروط التأويل الصحيح ، أن يكون موافقاً لوضع اللغة ، أو عرف الاستعمال ، أو عادة صاحب الشرع » (١٢) . تحقيقاً للدقة في الابانة عن المراد من النص المؤوّل .

هذا ، والتأويل الذي لا دليل عليه ، ولا مسوّغ له ، بعيد " مُفْتَعَل ، لا يجوز المصير اليه ، لأنه ضرب من « الخَوْض » في آيات الله بالباطل ، وهو منهي " عنه ، بل ومُتَوَعَّدٌ عليه بالنص لقوله تعالى : « وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ، فأعرض عنهم ، حتى يخوضوا في حديث غيره » (١٣) وقوله تعالى : « فذرهم يخوضوا ويلعبوا ، حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون » (١٤) .

أما « التأويل » العلمي الصحيح ، فمنشأً ظاهرته ، أنه مما تقتضيه وجوه البيان في النظم القرآني نفسه ، كما بيّنا ، تحقيقاً لمدلول اللفظ ، حقيقةً ووضماً ، أو مجازاً استعمالاً ، أو تنسيقاً وتوفيقاً بين ظواهر النصوص المتعارضة - ومعانيها في الواقع متسقة ، إذ لا تخالف في معاني القرآن الكريم أو تناقض ، والمجتهد مهمته تنصرف الى اظهار هذا التنسيق القائم قبل اجتهاده^(١٥) - وهذا لا يقتصر على اللغة وحدها بالضرورة ، لأن « التأويل » تصرف عقلي في المعاني لا في الألفاظ ، تحقيقاً وتنسيقاً ، وهو أمر لا مَعْدَى عنه بالنسبة الى كل مفسر^(١٦) ، أياً كان ، وفي كل عصر ، ومن هنا تناولته البيئات الأصولية ، والفقهية ، وبيئات علوم القرآن ، وعلم الكلام ، بالدراسة والبحث ، تحقيقاً لمدلوله ، وبياناً لشروطه^(١٧) . ليكون التأويل مطابقاً للمعنى المراد من النصّ المؤوّل .

هذا فضلاً عما للسباق أو السياق الذي يحتف بالنصّ ، من أثر في توجيه معنى النصّ القرآني ، اذ كلٌّ منهما يعتبر قرينةً تُعَيِّن أو ترجّح المعنى المراد ، ولو خالف ظاهر النصّ اللغوي ، اعتماداً على هذه القرينة أو الدليل الصارف ، وهو قائم - كما ترى - على العنصر العقلي في تدبير الأمر في النصّ .

هذا ، ولا يتصور أن يكون الامام الطبري في غفلة عن المعنى الذي اختص به لفظ « التأويل » في القرآن الكريم بخاصة استعمالاً ، وهو الخبير بمعاني التنزيل وحقائقه ، بل المتحرّي لدقائق معانيه ، وبعيد غاياته ، معتمداً على أصول منهجية في التفسير ، قد ثقفها - في غالب الظن - عن امام مذهبه الأصولي الثبّت : محمد بن ادريس الشافعي ، على ما سيأتي بيانه^(١٨) .

نخلص من هذه المقدمة الى بحث هذا الموضوع الهام بحثاً مفصلاً ومدعماً بالأدلة ، في ضوء المنهج الذي رسمناه آنفاً .

أولاً : تحقيق مدلول كلٍّ من « التفسير » و « التأويل » في اللغة ، وفيما جرى عليه القراء الكريم ، استعمالاً ، وفي اصطلاح المفسرين وأئمة القرآن ، والأصوليين ، ومقارنة ذلك ، بما استقر له من معنى في تفسير الامام الطبري بخاصة .

ان معاجم اللغة ، تشير الى اختصاص « التأويل » بمعنى متميِّز ، لا يقضى عليه

كون معنى « التفسير » شاملاً له ، حتى كان هذا أعم من « التأويل » أو بعبارة أخرى : لا يقضي عموم ' التفسير ' ، على ما تفرد به « التأويل » من معنى خاص . هذا ، ويؤكد اللغويون والمحققون في مفردات القرآن خاصة ، صلة « التأويل » بالمعاني لا بالألفاظ^(١٩) - وهو المعنى الذي استقر عند الأصوليين فيما بعد - ومعلوم ان التصرف العقلي في المعاني لا يعتمد اللغة وحدّها ، كما بيّنّا ، بل هو من الاجتهاد بالرأي بسبب وثيق ، ترى ذلك واضحاً فيما يحدده معجم « لسان العرب » حيث جاء فيه : « التأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ، ولا يصح الا ببيان غير لفظه »^(٢٠) .

ومعنى هذا ، ان الكلام الذي يحتمل وجوهاً من المعاني ، لا يتم تفسيره وتعيين المراد منه إلا بشيءٍ ، غير لفظه ، من القرائن والأدلة ، أي لا يعتمد اللغة وحدها ، وهو المعنى الذي أشرنا اليه آنفاً ، واختص به التأويل .

هذا ، ويمضي لسان العرب في توضيح المعنى الخاص بالتأويل ، مستشهداً بقول أئمة اللغة ، من مثل أبي عبيد ، حيث يقول في تفسير قوله تعالى : « وما يعلم تأويله الا الله » « التأويل المرجع والمصير ، و أولّته ' صيّرته ' ، وهو ما أكده الجوهرى في قوله : « التأويل تفسير ما يؤول ' اليه الشيء »^(٢١) ولا شك أن تصوير الشيء تغييراً لما كانت عليه مكانته ' الأولى ' ، الى حالة أخرى ، أما بالنسبة إلى النص ، فهو تغيير لما يفيد ظاهره ووضع اللغوي الأصلي ، وذلك التغيير أو التصوير بالعقل لا باللغة ، لأنه مخالفة عن ظاهرها ، بدليل قوي ، أو بعبارة أخرى : « التأويل » هو التصرف في الكلام ذي المعاني المختلفة بما يدبر الأمر فيه من حيث المعنى ، أو صرف اللفظ عن معناه الحقيقي الى معنى مجازي بالدليل ، وهذا شيء وراء التفسير .

وأيضاً ، لا مرأى في أن ما يؤول اليه الشيء ، ليس هو عين ذلك الشيء ، وهو من المجاز بسبب ، يرشد الى هذا ، ان الزمخشري قد أشار الى أن « التأويل » بمعنى العاقبة أو المصير - مجاز^(٢٢) .

هذا ، وأكد هذا التصوير والتدبير « المصباح المنير »^(٢٣) أيضاً ، حيث جاء فيه : « آل الشيء ' أو لا ' : رَجَعَ .. وقد استعمل في المعاني ، آل الأمر الى كذا ، ومنه المرجع »^(٢٤) .

ويشير القاموس المحيط أيضاً إلى المعنى الخاص الذي يستأثر به التأويل من دون التفسير بمعناه الأعم ، وهو تدبير الأمر في النص تدبيراً مرجعه الردُّ للمعنى إلى « غايته المرادة » وهو الذي استأثر به معنى التأويل ، أقول يشير القاموس المحيط إلى هذا بقوله : « وتَأَوَّلَهُ ، دَبَّرَهُ ، وَقَدَّرَهُ ، وَفَسَّرَهُ » (٢٥) وهذا وإن كان يُشعر بالترادف ، غير أن ما بين أيدينا من المعاجم لا تجعل من معنى التفسير « التدبير والتقدير » إذْ ورد في القاموس المحيط نفسه ، ما يحدد معنى التفسير ، بقوله : « الْفَسْرُ ، الْإِبَانَةُ ، وَكُشِفُ الْمَغْطَى كَالْتَفْسِيرِ » (٢٦) ، فلا تدبير ولا تقدير كما ترى .

هذا ، ويكون من التفسير كشفُ المراد عن « المُشْكَل » من الألفاظ ، كالمشترك ، بما وضع لَفْظُهُ ' لأكثرَ من معنىٍ هو حقيقةٌ في كلِّ منها ، ولكن هذا ضربٌ من التصرف في اللفظ نفسه ، لافي المعاني ، لأن اصطفاء معنى من معاني اللفظ الذي وضع له على سبيل الحقيقة ، وترجيحه بالدليل على أنه المراد ، ليس تغييراً له عن معناه الأصلي ، بل تقرير له على معنى من معانيه الأصلية المتبادرة على سواء من حيث القوة في الدلالة ، وهذا ما أشار إليه الآمدي (٢٧) ، بما يؤكد أنه ليس تأويلاً حيث يقول مانصه : « وقولنا ، - التأويل - حَمْلُ اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه » احتراز عن صرف اللفظ « المشترك » من أحد مدلوليه إلى الآخر ، فانه لا يسمى تأويلاً . وهذا بيّن .

• التأويل يتضمن معنى السياسة في تدبير معاني النص والتنسيق بينها •

هذا ، وإذا لاحظنا أصل الاشتقاق اللغوي من « آل » رأينا أنه يتضمن معنى « السياسة » على ما قررته المعاجم كافة ، وفي مقدمتها « أساس البلاغة » (٢٨) - وما أَلَّفَ هذا المعجم إلا لرصد ما اعتري الألفاظ من تأويل في معانيها - في قوله : « آلَ الرعيةَ يُوَوِّلُهَا » (٢٩) بمعنى ساسها (٣٠) وهذا المعنى في أصل الاشتقاق هو من التدبير والتقدير بسبب قريب ، إن لم يكن عينه ، والتأويل لا يعدو كونه سياسة عقلية لمعنى النص ، بما يدبر الأمر فيه ، لما ينطوي عليه من الدقة والعمق .

وأياً ما كان ، فالذي يبدو من المعنى اللغوي للتأويل في المعاجم المعتمدة ، انه تصرف في المعاني تصرفاً عقلياً ، يقوم على التدبير والتقدير ، بما يسدها

ويوجهها الى الغاية المرجوة والمرادة، وهذا ما أشار اليه الراغب الأصفهاني - وهو الخبير بحقائق مدلولات المفردات في غريب القرآن - بما يؤكد هذا الذي انتهينا اليه من معنى «التأويل» المتميِّز، حيث يقول ما نصه: «وهو - التأويل - ردُّ الشيء الى الغاية المرادة منه - علماً كان أو فعلاً ٠٠» (٣١)

على أن الامام الأصفهاني إذ يحدد معنى «التأويل» يبيِّن مجالاته أيضاً، في كتاب آخر له، هو «مقدمة التفسير» (٣٢) بما لا يخرج عن المعنى الذي ساقه في كتابه المفردات، ولكنه يحدد «مجال» كلٍّ من التفسير والتأويل، اذ يقول: «أكثر ما يستعمل التفسير في الألفاظ، وأكثر ما يستعمل التأويل في المعاني» (٣٣) وهو الذي أشار اليه الامام الزركشي في برهانه (٣٤)، والسيوطي في اتقانه (٣٥)، ولا ريب أن هذا مُشعر باختلاف مدلول كلٍّ منهما، تبعاً لاختلاف وظيفته، ومجاله .

ثانياً - مفهوم «التأويل» الذي حرره الراغب الأصفهاني، وما أبان له من دور في حياة الفكر الاسلامي، اعتقاداً، وفقهاً، وتفسيراً، وموقف الامام الطبري من ذلك، وما استخلص الأصفهاني من ضوابط للتأويل الصحيح في كلٍّ من تلك المجالات .

اتخذ التأويل «مجالات» عدة من الفكر الاسلامي، في الاعتقاد، والفقه، والتفسير، وقد أتى الامام الأصفهاني، بضوابط للتأويل الصحيح، في كلٍّ من هذه المجالات، اذ يقول: «والوجوه التي يعتبر فيها تحقيق أمثالها، أن يُنظر، فان كان ما ورد فيه ذلك أمراً عقلياً، فزع في كشفه الى الأدلة العقلية، فقد حث تعالى على ذلك في قوله: «كتاب أنزلناه اليك مبارك ليدَّبروا آياته، وليتذكر أولو الألباب» . وان كان أمراً شرعياً، فزع في كشفه الى آية مُحَكِّمة، أو سنة صحيحة، وإن كان من الأخبار الاعتقادية، فزع في كشفه الى الحجج العقلية» وهذا بيِّن .

واذا كان «التأويل» من صلب الاجتهاد بالرأي، فلا غرابة أن يكون من أهم أسباب الاختلاف في الفكر، فقهاً، أو اعتقاداً، أو تفسيراً .

هذا، وأوسع الامام الأصفهاني القول في «التأويل» الاعتقادي بوجه خاص، وأشار الى منشأ الاختلاف فيه، من أن فريقاً من العلماء يبدأ النظر من اللفظ

الى المعنى ، وآخر على العكس من ذلك ، ينظر من المعنى الى اللفظ ، فيؤوِّلهُ على وَفْق المعنى الاعتقادي ، اذ الأصل في « الاعتقادات » انها معانٍ أصلية في المقام الأول ، قامت على أدلة عقلية ، عبَّر عنها باللغة التي لا تعدو كونها رموزاً ، ومن ثَمَّ ، فلا يجوز « الاجتزاء » باللغة وحدها في التعبير عن المعاني العقلية ، وتحديدِها دون أدلتها العقلية ، فوجب الجمع بين مدلولات اللغة ، وما تقتضيه الأدلة العقلية معاً ، في استخلاص تلك المعاني وحقائقها ، وفقاً لما تقتضي به طبائع الأشياء ، فكان منشأ الاختلاف اذن هو : بدء النظر من اللغة الى المعنى ، أو العكس الذي يقتضي التأويل لا محالة ، بحكم طبيعة الموضوع الاعتقادي نفسه الذي يقوم على الأدلة العقلية أو لا ، كما بيَّنا .

ويحسن هنا ، أن نبين موقف الامام الطبري في تأويله الكلام على « المجاز العقلي » - على سبيل المثال - وهو وجه من وجوه تصاريف اللغة في البيان ، إذ يقول : « ولكن القرآن نزل بلسان العرب ، على ما قدمنا البيان عنه ، ومن شأن العرب ، إضافة الفعل الى من وجد منه - وان كان مُسَبَّبُهُ غير الذي وجد منه - أحياناً ، وأحياناً الى مُسَبَّبِهِ ، وان كان الذي وجد منه الفعل ، غيرهُ ، فكيف بالفعل الذي يكتسبه العبد كسباً ، ويوجدُهُ الله - جلَّ ثناؤه - عيناً مُنْشَأَةً » ؟ ثم يتابع الامام قوله : « بل ذلك أخرى أن يُضَاف الى مكتسبه ، كسباً له ، بالقوة منه عليه ، والاختيار منه له - والى الله جل ثناؤه ، بايجاد عينه ، وانشائها تديراً » (٣٦) .

وهذا ردُّ على ما ذهب الى نسبة الفعل - كسباً وايجاداً - الى الارادة الانسانية الحرة ، على ما ذهب اليه « القَدَرِيَّة » مستدلين بقوله تعالى : « ولا الضالين » من نسبة الضلال اليهم ، وصدوره عنهم ، بارادتهم الحرة ، والأصل اضافة الشيء الى فاعله ، حقيقةً ، فينكر الامام الطبري (٣٧) هذا الاستدلال ، بما يَلَفَتْ ذهنَ المفسر الى فطرة النظم القرآني هنا ، حيث جاء على أسلوب « المجاز العقلي » جرياً على تصاريف كلام العرب في البيان - كما ذكرنا - من اضافة « الفعل » الى « المسبَّب » دون الموجد ، وأحياناً العكس ، على سبيل المجاز العقلي ، والمسوِّغ هو الدليل العقلي ، فالموجد للفعل انشاءً هو الله تعالى ، وان كان المتسبب في كسبه ، هو الانسان قوةً

واختياراً ، والمجاز ضرب من التأويل ، بل هو « التأويل » نفسه ، كما يقول الامام الغزالي^(٢٨) ، وهذا - كما ترى - انتقال من المعنى العقلي الاعتقادي الى اللفظ ، ليؤوّلَ معناه الأصلي على وَفْق ما يقتضيه هذا المعنى الاعتقادي ، وهو الأصل ، فكان حَمْلُهُ على معنى « المجاز العقلي » من حيث النسبة والاضافة ، تأويلاً ، على سبيل الجَمْع والتوفيق بين الدليل العقلي ، ومدلول اللفظ الذي هو أداة التعبير اللغوي .

ومثال التأويل الاعتقادي أيضاً ، يبدو في تفسير مثل قوله تعالى : « بل يدها مبسوطتان » فمن ابتداء النظر من اللفظ الى المعنى ، أثبتَ الجارحة ، ومن ابتدأه من المعنى الى اللفظ ، حَمَلَ اللفظ على^(٢٩) المجاز تأويلاً^(٣٠).

على أنك ترى الامام الطبري لا يَغْفُل عن هذا المعنى الخاص للتأويل الذي أشارت اليه المعاجم ، بما هو « تصوير وتغيير » فتراه يعتمد في تفسير قوله تعالى : « وما يعلم تأويله الا الله » إذ يقول ما نصه : « قال أبو جعفر : - يعني الطبري نفسه - وأما معنى « التأويل » في كلام العرب : من آلَ الشيء الى كذا » اذا صار اليه وَرَجَعَ ، يؤوّلُ أوْلاً ، أوَّلْتُهُ أنا صَيَّرْتُهُ اليه »^(٣١) وهو بمعنى التغيير من المكانة الأصلية الأولى الى حالة أخرى هي المقصودة ، كما أشرنا .

ثالثاً : التأويل شيء وراء التفسير في تصور الامام الطبري ، بما هو أعمق من التفسير تعقُّلاً ، ونفاذَ بصيرة ، على ما يُستخلص من مدلوله اللغوي ، ومفهومه القرآني .

فتبين بجلاء - فيما نحسب - أن التأويل شيء وراء التفسير ، اذ « التأويل » - كما رأيت - أعمق من التفسير تعقُّلاً ، ونفاذَ بصيرة ، بما يسوس معاني النص ، ويدبر الأمر فيها ، طلباً للوصول الى الحقيقة التي هي الغاية المرادة ، أو المرجوة من النص القرآني كله ، مخالفاً بذلك ظاهره اللغوي ، بما اعتمده من دليل أو قرينة ، وهو المعنى الذي استقر في البيئة الأصولية للتأويل على ما سنفصله في مقامه .

رابعاً : مفهوم « التأويل » يختلف باختلاف مواقع استعماله في القرآن الكريم، على ما يحدده الامام الطبري نفسه في موسوعته التفسيرية •

لو رحنا نستقرئ مواقع استعمال القرآن الكريم لكلمة «التأويل» وما يتعلق به من موضوعات ، لألفيناه يختلف معناه باختلاف موقعه وموضوعه ، على ما يحدده الامام الطبري نفسه في موسوعته التفسيرية ، مما نعرضه على النحو الآتي :

أ - تجدُ هذا بيئاً في « الموضوع » الذي يشوبه شيء من الخفاء والغموض « كالمتشابه » - على سبيل المثال - حيث استعمل القرآن الكريم كلمة « التأويل » بالمعنى المصدرى ، في قوله تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب ، منه آيات مُحْكَمَاتٌ ، هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ، فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ، ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ، وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ » (٤٢) •

ذلك لأن « المتشابه » من أي القرآن الكريم - بما يلابسه من الابهام - يفتقر الى فَضْلٍ جهد عقلي ، للصعوبة البالغة في بيان المراد منه ، واجتلاء الغاية المقصودة للشارع ، وفي الآية الكريمة التي تلونا ، اشارة الى وجوب ردِّ « المتشابه » الى « المُحْكَم » الصريح البَيِّن ، لِيُفَسَّرَ على أساسه ، ويُزَالَ ما يلابسه من غموض ، ذلك ، لأن « المُحْكَمَات » بنص الآية ، هُنَّ « أُمُّ » الكتاب ، أي « أصله » الذي يجب الاحتكام اليه في تحديد معنى ، أو تبين غاية متوخاة في كل كلمة تتعدد أفراد معناها وتتشابه ، فيكون تعيين المراد منها على ضوء المُحْكَم من الآيات •

على أن فريقاً آخر من العلماء يرى أن « المتشابه » مما يتعدَّر أمرُ تبين معناه ، حتى على العلماء الراسخين في العلم ، كما هو معلوم •

وأياماً ما كان ، فان الامام الطبري يسرد لنا آراء السلف في تحديد « مدلول التأويل » في قوله تعالى : « وابتغاء تأويله » منها : تصوير المتشابه الى معنى يتفق مع أهواء أهل الزيغ والضلالة ، ولو كان هذا التطويع مما يحتمله الظاهر ، ولكنه احتمالٌ بعيد ، بخلاف العلماء الذين تحملهم نزاهتهم على تحرِّي حقائق الاسلام ، وموضوعية البحث والاجتهاد في تبينها ، حيث تراهم يُرْجِعُونَ أو

أو يُصَيِّرُونَ المعنى على ضوء ما تقضي به أصول المحكمات من الآيات البيِّنات ، باعتبارها « أمَّ الكتاب » وأصله ، والفصل الحاسم فيما يلابسه من الابهام والغموض ، دون أن تأخذهم في ذلك ، نزعة من هوى ، أو باعثة من استهواء فكرة مسبقة متبناة ، أو مذهب "مُعْتَنَق" ، وعلى هذا ، فمفهوم التأويل في هذا المقام - كما ترى - قد جاء بمعنى التصيير^(٤٢) ، و « سياسة » الأمر في النص تدبيراً عقلياً ، سواء أكان ذلك على وجه النزاهة وتوخي الحق ، أم على وجه التعريف ، زيغاً وضلالةً ، واستهواءً ، وهو ما أشار إليه الامام الطبري بقوله : « وقال آخرون : معنى ذلك : « وابتغاء تأويل ما تشابه من آي القرآن ، يتأولونه - إذا كان ذا وجوه وتصارييف في التأويلات - يتأولونه على ما في قلوبهم من الزيغ ، وما ركبوه من الضلالة » ج ٦ ص ٢٠٠ .

هذا ، ولانعدم هذا النوع من التأويل المفتعل ، في كل جيل ، وفي كل عصر ، وهو ضرب مما أطلق عليه القرآن الكريم الخَوْضُ في آيات الله ، وهو محرم بالنص الذي تلونا آنفاً ، في مثل قوله تعالى : « وإذا رأيتَ الذين يخوضون في آياتنا ، فأعرض عنهم »^(٤٤) وقوله تعالى : « فذرهم يخوضوا ويلعبوا ، حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون »^(٤٥) .

على أن تطويع المعنى القرآني قَسْرًا ، لتأييد فكرة مسبقة متبناة ، من أجل تدعيمها ، أو نُصْرَةً لمذهبٍ مُعَيَّن ابتغاء الفتنة ، مما لا يحتمله الظاهر ، أو يحتمله احتمالاً بعيداً ، أو ينافي أصول المحكمات ، هو من التأويل المستكره المفتعل ، كما ذكرنا ، بل هو « قلب الوضع » من قِبَلِ أن المؤوِّلَ على هذا النحو ، قد جعل مذهبه المعَيَّن الذي يتمذهب به ، أو الفكرة التي يعتنقها ، قد جعلها « أصلاً » يُفَسِّرُ القرآن على مقتضاه ، بينما المفروض ، والواجب ، أن يكون « القرآن الكريم هو « الأصل » وأن تكون الأفكار والمذاهب ، تابعةً له ، يهيمن عليها بحكمه ، ويزنها بميزانه ، وإلى هذا ، الإشارة بقوله تعالى : « ولو اتبع الحق أهواءهم ، لفسدت السموات والأرض ، ومن فيهن »^(٤٦) بل هو ضرب من « التَّقَوُّل » على الله تعالى ، والتَّقَوُّلُ من أكبر الكبائر ، لأنه استبدال أقوال المفرضين من أهل الزيغ والضلالة ، بمعاني القرآن العظيم ، وبما أراد الله تعالى في كتابه من الأحكام والمبادئ ، ولذا ، جاء تحريمه مقروناً بتحريم السوء والفحشاء اللذين يأمر بهما الشيطان ، اتِّبَاعاً لِخُطْوَاتِهِ ، لقوله تعالى :

« إنما يأمركم بالسوء والفحشاء ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٤٧) وهذا من مواطن الزيغ والضلالة التي أشار إليها الامام الطبري، حيث يقول ما نصه: « ولكنهم يقولون على الله ما لا يعلمون حقيقة » (٤٨) وهذا بعمومه شامل لما كان مصدره الابتداع والاختلاق ، أو « التأويل » بصرف اللفظ عن معناه الظاهر في منطق اللغوي ، تحكماً دون دليل ، للأسباب أو البواعث التي بينها الامام الطبري بقوله : « طاعة منهم للشيطان ، واتباعاً منهم خطواته ، واقتفاء منهم آثار أسلافهم الضلال ، والجهال ، واسرافاً منهم » وهي أسباب - كما ترى - تدور بين الهوى ، والنزوع الى التقليد والمحاكاة العمياء للموروثات التي لا تستند الى حقائق من علم ، أو هداية الهيأة ، أو منطق عقلي سليم ، ج ٣ - ص ٣٠٣ .

هذا ، ولا جرم ، ان « التَّقَوُّل » على الله تعالى ، على هذا النحو ، باختلاق معان لا يحتملها النص القرآني احتمالاً قوياً ، شامل بعمومه للتأويل المستكره (٤٩) ، أو ما يطلق عليه الامام الغزالي « الاستجرار » وهذا - على حد تعبيره - من « الطامات الكبرى » لما قدمنا في مقالات سبقت ، من أن شأن « التفسير » من الخطورة بمكان ، لما يتعلق به مصير الأمة ، في أمر دينها ودنياها - الاحياء ج ١ - ص ٣٧ - وص ١٢٩ .

على أن وضع الحديث يضاهي التَّقَوُّل ، لأنه من الاختلاق بسبيل ، بدافع الهوى والغرض ، وهو من الكبائر أيضاً ، لقوله ﷺ : « من كذب علي متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار » .

هذا ، ومما يؤكد أن هذا الضرب من التأويل من أكبر الكبائر ، لمكان التشويه ، والتزييف أو التحريف فيه ، يؤكد ذلك ، اقترانه في النظم القرآني بالفواحش ما ظهر منها ، وما بطن ، وبالأثم والبغي بغير الحق ، بل وبالاشراك بالله تعالى ، فكان وزاناً له وقريناً في الحكم ، لأن ابتداع المعاني ، أو تزييف حقائق القرآن الكريم ، تأويلاً ، هو نَسْخٌ لها ، وابطالٌ لمفاهيمها ، ليصار الى تقرير معانٍ آخرَ مزورة ، ثم الشهادة على الله تعالى ، بأن هذا قوله ، وما أراد من معنى ، وهو بمنزلة « الاشراك بالله تعالى » ، كما رأيت ، من حيث النتيجة والأثر ، لأنه ابتداع لمعان متقولة ، ثم إسباغ وصف « القرآنية » عليها معنى ،

ومُرَاداً ، وهذا ما ينتظمه عموم قوله تعالى « قل إنما حرم ربي الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، والاثم والبغي بغير الحق ، وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون » (٥٠) . والاقتران في النظم ، يوجب الاقتران في الحكم ، والا ما كان لهذا الاقتران من مسوغ ولا معنى !!

وأيضاً ، اذا كان التحوير أو التأويل لمعاني القرآن الكريم بغير علم ، ولا دليل صحيح من قِبَلِ المفسر أو المؤول ، مُحَرَّمًا ، فان انحراف « العالم » عن المعنى القرآني الحق قصداً ، لِهَوًى أو باعثٍ ذاتيٍّ ، محرمٌ من باب أولى .

على أن الامام الطبري ، يتصدى - كعادته - للترجيح بين الآراء المختلفة التي يسردها ، فتراه هنا يرجِّح القول في تفسير قوله تعالى « (ابتغاءَ تأويله) » ما يصير اليه الأمر من الوقائع المستقبلية المُغَيَّبَةِ ، مما لا مَكْنَةَ للطاقة الانسانية في معرفته ، أو تبيُّن وقت حدوثه ، كوقت قيام الساعة ، أو وقت مجيء الأحكام الناسخة لما أَحْكَمَ من القرآن الكريم ابْتِـانَ نزوله ، إذ لا جدال في أن ذلك منوط بعلمه تعالى وحده ، ولهذا ، ترى الامام الطبري ، يوجب الوقوف على قوله تعالى : « وما يعلم تأويله الا الله » ولا يجعل قوله : « (والراسخون في العلم) » معطوفاً على الله ، حتى يوجب العلم بتأويل المتشابه للعلماء الراسخين ، بل يجعل « (الواو) » في قوله تعالى : « (والراسخون في العلم) » للاستئناف لا للعطف ، على أنه مبتدأ خبره جملة « (يقولون) » (٥١) جـ ٦ - ص ٢٠١ ، وهو خلاف مشهور عند الأصوليين والفقهاء .

- هذا ، والامام الطبري ، اذ يرجِّح هذا المعنى ، فانه يشير بذلك الى أن ما عد « (المُغَيَّبَات) » داخل في نطاق التأويل ، وأن في مُسْتَطَاع العلماء والراسخين من ذوي الاختصاص ، تبيُّن معناه ، وتحديد الغاية المرادة منه .

ب - التأويل في استعمال القرآن الكريم ، قد يعني مجرد « (الاحالة) » مما لا يتعلق بالتفسير ، أو الاظهار لمعاني المفردات ، أو الجمل ، أو الآيات ، ولا بصرف معانيها المتبادرة الى معانٍ أُخَرَ ، على سبيل التجوز ، ولا بالتنسيق بين ظواهر النصوص المتعارضة .

ترى ذلك واضحاً في مثل قوله تعالى ، « فان تنازعتم في شئ ، فردوه الى الله والرسول ، إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً » -

أي «إحالة» الى الله تعالى في كتابه، والى الرسول ﷺ في حياته، وسنته بعد وفاته، لأن ذلك خير 'إحالة' من شأنها أن ترفع النزاع الذي تقعون فيه، وتحقق الألفة فيما بينكم - ويلزم عن هذه «الاحالة» حُسن العاقبة حتماً، فكانت هذه العاقبة' من لوازم تلك الاحالة، وليست عينها، وهو مؤدى قول الامام الطبري: «قال أبو جعفر: يعني بقوله جلّ ثناؤه «فردّ» ما تنازعتم فيه من شيء الى الله والرسول، خير لكم عند الله، في معادكم، وأصلح' لكم في دنياكم، لأن ذلك يدعوكم الى الألفة، وترك التنازع والفرقة، وأحسن' تأويلاً، يعني وأحمد موئلاً، وأجمل عاقبة» ج ٨ ص ٥٠٦.

وأياً ما كان، فسواء" أكان المعنى" بالتأويل «الاحالة» أو ما يلزم عنها من «المآل والعاقبة» فان شيئاً من ذلك لا علاقة له بمعنى التفسير، أو اظهار معاني الكلمات، أو صرفها عن معناها الظاهر بدليل، كما هو مبين.

تجد هذا المعنى للتأويل وارداً أيضاً في سورة الاسراء، في قوله تعالى: وأوفوا الكيل إذا كلتم، وزنوا بالقسطاس المستقيم، ذلك خير وأحسن تأويلاً» (٥٢) يقول الامام الطبري في تفسير قوله تعالى: «وأحسن تأويلاً» أي أحسن مردوداً عليكم، وأوّلًا اليه» ويعني بذلك أحسن جزاءً، والجزاء والثواب من العاقبة والمصير بسبب - (ج ٨ - ص ٦١) (٥٣).

وعلى هذا، فليس معنى التأويل في هذا المقام - كما ترى - مما يمت' الى التفسير، واظهار المراد من النصوص، بسبب.

ج - التأويل قد ورد في استعمال القرآن الكريم أيضاً بمعنى «الوقائع» المجهولة التي سوف تحدث مستقبلاً، مما يشهد بصدق ما أخبر به هذا الكتاب العزيز!

هذا ما فصلّه الامام الطبري في تأويل قوله تعالى في سورة الأعراف: «هل ينظرون إلاّ تأويله»، يوم يأتي تأويله، يقول الذين نسوه من قبل، قد جاءت رسل ربنا بالحق» (٥٤) أي بمطابقة الوقائع للخبر، وهو ما أكده الامام الطبري بقوله: «إلاّ تأويله» أي من ورودهم على عذاب الله، وصليّتهم جعيمه، وأشبه هذا، مما أوعدهم الله به» ا هـ . ج ١٢ ص ٤٧٩ ص ٤٨٠.

يعني بذلك أن « الوقائع » و « الحوادث »^(٥٥) التي أوعدها الله تعالى بها ، قد عاينوها ، أو سوف تقع ويعاينونها ، فكانت تلك الوقائع المعاينة ، آية صدقٍ على ما أخبر القرآن الكريم بوقوعه ، إذ جاءت مطابقة .

وأكد هذا المعنى « السُّدِّي » غير أنه ذهب الى تعميم الوقائع ، لتشمل ما أخبر القرآن الكريم بوقوعه مستقبلاً ، إن في الدنيا أو الآخرة ، حيث يقول : « مثل وقعة بدر ، والقيامة ، وما وعد فيها من موعد »^(٥٦) ج ١٢ - ص ٤٧٩

وعلى هذا ، فان تفسير قوله تعالى : « هل ينظرون إلا تأويله » أي هل ينتظرون الا الوقائع والحوادث التي سوف تقع لا محالة ، ويعاينونها ، لتكون شاهد صدق ، على ما وعدنا وأوعدنا ؟؟

ويؤيد هذا المعنى « للتأويل » أيضاً في استعمال القرآن الكريم ، ما يقارن الآية الكريمة نفسها من قوله تعالى : « فهل لنا من شفعاء فَيَشْفَعُوا لَنَا ، أَوْ نُرَدِّ ، فنعمل غير الذي كنا نعمل »^(٥٧) .

هذا القول الذي يحكيه القرآن الكريم ، عمن يعاينون تلك الوقائع المستقبلية ، انما كان أثراً لتصديقهم بما أوعدهم به ربهم بعد معاينته ، وفي هذا المعنى يقول الامام الطبري : انهم يقولون عند حلول سخط الله بهم ، وورودهم أليم عذابه ، ومعاينتهم « تأويل » ما كانت رسل الله تعدهم^(٥٧) ج ١٢ ص ٤٨١ .

هذا ، ولا ريب أن « التأويل » الذي يُعَايَن ، إنما هو الحوادث والنوازل الواقعية الماثلة التي كانت تحقيقاً لما أخبر به القرآن الكريم ، وهو عين المعنى الذي ورد في سورة يونس أيضاً من قوله تعالى : « بل كذبوا بما لم يُحيطوا بعلمه ، وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ »^(٥٨) حيث ترى الامام الطبري ، يشير الى أن هؤلاء المكذِّبين لم يحيطوا علماً بمضمون الوعيد الذي أخبر الله تعالى في كتابه ، إذ لمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ من الوقائع التي تُبَيِّنُ لهم تحقق مضمون هذا الوعيد ، وما يطابقه عياناً ، اذ يقول : « ألم نُهْلِكْ بعضهم بالرجفة ، وبعضهم بالخسف ، وبعضهم بالغرق » : ج ١٥ ص ٩٣ بما يفيد شمول معنى التأويل في هذا المقام للوقائع التي سوف تقع لا محالة في الدنيا والآخرة ، وهو ما أشرنا آنفاً الى أنه رأي

« السُّدِّيُّ » الذي أورده الامام الطبري^(٥٩) ، والتأويل بهذا المعنى لا يتعلق بالتفسير ، ولا بالاجتهاد بالرأي في صرف اللفظ عن معناه المتبادر الى معنى آخر بدليل قوي ، ولا بالتنسيق أو التوفيق بين معاني نصوص الآي التي تتعارض ظواهرها ، مما استقر عليه معناه عند الأصوليين والفقهاء ، على ما سيأتي تفصيل القول فيه ، وما تقتضيه « فطرة النظم القرآني » على حد تعبير الامام الشافعي في كتابه « الرسالة »^(٦٠) ص ٥٢ .

وعلى أيّ حال ، فان « التأويل » أو « المآل » في هذا المقام – كما ترى – وقائع وحوادث حسية واقعية ، ماثلة للعيان ، وليست معاني وأفكاراً مجردة تجول في الذهن ، أو يدبرها العقل وينسقها ، ويسوسها ، أو يوفق فيما بينها عن طريق الاجتهاد بالرأي من أهله .

د – ورود لفظ « التأويل » في استعمال القرآن الكريم ، متعلقاً بالأفعال دون الأقوال والألفاظ والنصوص ، مما يقرب معناه في هذا المقام من « التأويل » بالمعنى السابق .

تجد هذا بيّناً في قوله تعالى : ذلك « تأويل » ما لم تَسْطِعْ عليه صبراً»^(٦١)

يوضّح هذا ، ان موسى – عليه السلام – استنكر أعمالاً قام بها العبد الصالح الذي كان يرافقه ، من خرق السفينة ، وقتل الغلام ، واقامة الجدار ، وقد علم موسى – عليه السلام – ما آلت اليه تلك « الأعمال المستنكرة في ظاهرها » من تحقيق معنى العدل ، وحفظ المال لأصحاب الجدار ، وافساد الغلام لأبويه ، وكلها أمور مستقبلية تؤول الى غاية من الحكمة والعدل ، وكانت مجهولة – بادئ الرأي – تفتقر الى دقة الفهم ، وعمق الادراك بالضرورة ، وهو ضرب من تأويل الأفعال ، لا النصوص والأقوال ، كما ترى .

ويشتق من هذا ، ان « التأويل » بجميع صورته التي أوردناها آنفاً ، يتخذ مجاله في الأمور التي يلبسها غموض وإبهام ، أو الوقائع المستقبلية المجهولة مما يجعل منه أداة أو منهجاً علمياً ضرورياً لبيان ما يدق الفهم في ادراكه ، أو يصعب الوقوف على حقائقه وغاياته المرادة^(٦٢) ، ولا سيما اذا تعلق بالوقائع والأعمال ، دون النصوص والأقوال .

يؤكد هذا أيضاً ، ان القرآن الكريم - على سبيل المثال - قد اقتصر على استعمال لفظ « التأويل » فيما يتعلق « بالرؤى المنامية » ولم يستعمل في بيانها بخصوصها ، لفظ « التفسير » اطلاقاً ، وهو ما نتناول تفصيله فيما يلي :

هـ - القرآن الكريم قد اقتصر على استعمال لفظ « التأويل » فيما يتعلق « بالرؤى المنامية » بوجه خاص ، ولم يستعمل بشأنها كلمة « التفسير » اطلاقاً ، مما يُنبئ عن اختلاف مفهوم ومجال ووظيفة كلٍّ منهما قطعاً •

تجد هذا بيئاً في قوله تعالى : « نبئنا بتأويله » (٦٣) وقوله تعالى : « هذا تأويل رؤياي من قبل » ، قد جعلها ربي حقاً » (٦٤) •

يقول الامام الطبري في بيان ذلك : « أَخْبِرْنَا بما يؤول اليه ما أخبرناك أنا رأيناه في منامنا ، ويرجع اليه » ج ١٦ - ص ١٩٨ •

ومعلوم أن ما رآه الفتيان في منامهما ، انما كان « وقائع » أو « رؤى منامية وشخصاً » تؤول بدلالاتها الى أمور هي وراء ما يتراءى للنائم من مواقف وحوادث وأعمال بالبداهة •

وكذلك تفسير الامام لقوله تعالى : « هذا تأويل رؤياي من قبل » ، قد جعلها ربي حقاً » حيث يقول : « قال يوسف لأبيه ، يا أبت ، هذا السجود الذي سجدت أنت وأمي وإخوتي ، لي ، « تأويل رؤياي من قبل » أي ما آلت اليه رؤياي من قبل ٠٠٠ قد جعلها ربي حقاً ، أي حققها ربي ، لمجيء تأويلها على الصحة » - ج ١٦ ص ٢٧١ • ويعني بذلك ، مؤيدة لصحة ما أخبر به القرآن الكريم ، ولا ريب أن الشمس ، والقمر ، والكواكب ، أمور مشخصة في رؤى النائم ، لا تعلق لها بالنصوص ، وهذا باب من « التأويل » الذي يتعلق بالحوادث التي يدل تحققها في هذا المقام ، على صدق ما أخبر به القرآن الكريم ، مما كان مجهولاً في أول أمره ، ولكنه سوف يقع مستقبلاً لا محالة ، تأييداً لنبيّه !

ز - التأويل أخص من التفسير مفهوماً ، ،

هذه التفرقة التي نهضت بها استعمالات القرآن الكريم ، بين « التأويل » و « التفسير » - كما رأيت - سواء منها ما يتعلق بالمتشابه ، أم بالوقائع والحوادث

المستقبلية المجهولة التي سوف تقع مستقبلاً لا محالة ، مطابقة لما أخبر به القرآن الكريم ، أم بالأعمال التي يدق أدراك ما ترمي إليه من حقائق وغايات مرادة ، أم بالرؤى المنامية المشخصة ، أقول : هذه المواقع التي استعمل فيها لفظ « التأويل » في القرآن الكريم ، هي التي حدت بالمتخصصين في علوم القرآن ، والمشتغلين بتحديد مفهوم مفرداته بوجه خاص ، كالسيوطي^(٦٥) والزركشي^(٦٦) ، والراغب الأصبهاني^(٦٧) ، فيما بعد ، أن يميزوا تمييزاً دقيقاً بين « التفسير » و « التأويل » ، مفهوماً ، ومجالاً ودوراً أو وظيفة ، وقد أصّل الراغب الأصبهاني هذه التفرقة بقوله : « التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله في الألفاظ ، وأكثر استعمال التأويل في « المعاني » كتأويل الرؤيا ، - أي ما تؤول إليه المشاهد - لا النصوص - وأكثره يستعمل في الكتب الالهية ، والتفسير يستعمل في غيرها ، والتفسير أكثر ما يستعمل في مفردات الألفاظ » . وهذا ينبئ عن اختلاف مفهوم كل منهما قطعاً ، واختلافهما بالتالي مجالاً ، ودوراً ، من حيث الخصوص والعموم ، أقول : هذا التمييز الذي أصّله الراغب الأصبهاني - وهو الخبير بمعاني مفردات القرآن - قد جرى على الأغلب كما قال ، ذلك ، لأن القرآن الكريم قد استعمل كلمة « التفسير » بما هو أعم من « التأويل » ولكن على ندرة ، من مثل قوله تعالى : « ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق^(٦٨) » ، وأحسن تفسيراً أي بياناً باطلاق ، سواء كان لمعنى لفظ ، أم جملة ، أم نص آية كريمة ، بل جاء « التفسير » في الآية الكريمة التي تلونا ، متعلقاً بالأمثال ، ولا جرم ان الأمثال المضروبة في القرآن ، قد جاء معظمها على أسلوب « التأويل والمجاز » فكان التفسير هنا بما يشمل التأويل ، ولكن على ندرة ، كما أشرنا .

على أن ابن عباس - رضي الله عنه - ذهب الى أن معنى « التفسير » في الآية الكريمة التي تلونا آنفاً ، هو التفصيل للاجمال ، وهما يتطابقان في أصل المعنى ، ولا يختلفان فيه ، وهذا مما ينفي معنى « التأويل » الذي يصرف اللفظ عن معناه الحقيقي الى معنى آخر يراه المجتهد هو المقصود للشارع ، وبدليل قوي ، فكان تفسير ابن عباس « للتفسير » - كما ترى - يساعد على إرساء الفارق الحاسم بين التفسير والتأويل ، لمكان معنى « التطابق » في التفسير دون المغايرة والاختلاف .

غير أن تفسير ابن عباس هذا - في رأينا - ليس ثمة ما يرجحه ، لتعلق كلمة «التفسير» في الآية الكريمة بالأمثال المضروبة ، لأن هذه الأمثال ، مجازية مؤولة في الغالب - كما أسلفنا - مما لا يتأتى معه التطابق بين المعنى اللغوي الظاهر ، والمعنى المؤول المراد !

وتوضيح ذلك : ان التفصيل أكثر سعة وبياناً لجزئيات هذا الأصل المجمل ، ولكن على الرغم من هذه السعة البيانية ، لا تؤول الى معنى آخر يخالف ظاهر الأصل ، كما هو الشأن في التأويل ، فافترقا .

خامساً - اصطفاء الامام الطبري لكلمة « التأويل » والتزامه بها ، ايثاراً لها على كلمة «التفسير» - وهو الخبر بحقائق مدلولات المفردات في القرآن الكريم - لم يكن عن غفلة منه عن المعنى القرآني الذي جرى استعماله فيه - على نحو ما رأيت - مما يدل على أن الاجتهاد بالرأي من مقومات تفسيره الأساسية ، فلم يكن تفسيره - على التحقيق - مخلصاً نفسه للمأثور المحض حتى يكون من مدوّنيه ، على ما ذهب اليه ابن خلدون وهنما ، بل كان مزيجاً^(٦٩) من التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي معاً . فضلاً عن أن موقفه من « المأثور » هو موقف الناقد الممحّص ، أو المرجح بل والرافض أحياناً بالحجة والدليل .

اختلط التفسير العقلي بالتفسير النقلي عند الامام الطبري ، ترى ذلك واضحاً في موقفه من «المعارف المأثورة» تمحيصاً بالأدلة ، على ما سيأتي تفصيله من واقع تفسيره ، مما ينم على شخصيته العلمية المستقلة في الفهم والرأي ، من جهة ، وفي تصرفه في « التأويل » على ما تقتضيه الأوضاع البيانية للنص القرآني من جهة أخرى ، مما يطلق عليه « اتساع كلام العرب »^(٧٠) وهو ما عبّر عنه الامام الزركشي ، مصدراً للتفسير ، على المفسر أن « يُحكّمه » في أصول منهجه وأطلق عليه قوله « التفسير بالمقتضى من معنى الكلام ، والمقتضب من قوة الشرع »^(٧١) أي « روح الشرع » ومقاصده - كما بينا - وهذا من صلب الاجتهاد بالرأي ، وهو ما حمل علماء علوم القرآن على أن يؤلوا التمييز الدقيق بين التفسير والتأويل^(٧٢) اهتماماً كبيراً ، وعلى وجه لم نره حتى عند الأصوليين ، غاية الأمر ان الاجماع منعقد على أنه « لا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل »^(٧٣) .

أضف الى ذلك ، ان الامام الطبري كان على بَيِّنَةٍ من أصول إمامه الشافعي ، بل كان الطبري إماماً للشافعية في عصره (٧٤) ، ثم أنشأ له مذهباً مستقلاً في الفقه ، عرف باسمه - على ما أسلفنا ، في المقال الأسبق - ولكنه اندثر ، ولم يصلنا ، وقد عرض الامام الشافعي وجوه تصرف النظم القرآني في القول ، على نحو يستلزم التأويل ضرورةً ، بحكم طبيعة وضعه البياني ، مما يطلق عليه الامام الشافعي « فطرة النظم » نتيجةً لاتساع مناحي القول في لغة العرب ، وهو عين التسمية التي أطلقها الامام الطبري على هذا المعنى .

هذا ، ويؤكد الامام الشافعي - وهو الأصولي - الثَّبُت - وكذلك الامام الطبري - على وجوب إعمال الرأي ، والبصيرة النافذة ، فيما يقتضيه « اتساع لسان العرب » في تصريف وجوه البيان ، بما يستلزم الدقة في التأويل ، وصولاً الى المعنى المراد ، مفاداً عاماً للنص القرآني ، في جُمْلِهِ ، بحيث ينسق بين أجزائه من معاني الألفاظ المفردة ، تنسيقاً يحقق ذلك المفاد العام المُحْكَم ، ذهاباً من الامام الشافعي إلى أن المفاد القرآني المراد ، أو المضمون العام المقصود لنظمه ، في الآية الكريمة ، ربما لا يدل عليه ظاهر « اللغة » وحده ، فلا يكون المراد هو هذا الظاهر اللغوي المتبادر ، والا كان « تأويل » القرآن على غير تأويله ، اذن ، طبيعة النظم نفسه ، وأوضاعه ووجوهه البيانية ، تُرشد الى وجه الرأي فيه ، بالتأويل ، فكان النظم نفسه هو منشأ ظاهرة التأويل ، ولا سيما إذا لاحظنا ، أن صياغة النظم القرآني ، قد جاءت على نحو يحقق وجوه الاعجاز فيه ، بما يحفظ للمعنى ديمومة حكمه ، واستمراره ، يرى ذلك واضحاً فيما يعرضه الامام الشافعي نفسه في هذا الصدد ، حيث يقول في كتابه « الرسالة » (٧٥) ما نصه : « قال الشافعي : فانما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها ، اتساع لسانها ، وأن فطرته ، أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً ، يُراد به العام الظاهر ، ويُستغنى بأوّل هدامنه عن آخره ، وعاماً ظاهراً يُراد به العام ، ويدخله الخاص ، فيُستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه ، وعاماً ظاهراً ، يراد به الخاص ، وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره ، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام ، أو وسطه ، أو آخره » (٧٦) .

ثم يتابع الى ذلك قوله : وتبتدىء - أي العرب - الشيءَ من كلامها ،
يُبين ' أول' لفظها عن آخره ، وتبتدىء 'الشيء' ، يبين ' آخر' لفظها منه عن
أولّه » . مما سنتناوله بالتحليل والتفصيل من واقع تفسير الطبري ،
تطبيقاً لهذه الوجوه من التأويل .

هذا ، ويضيف الامام الشافعي الى ذلك قوله : « وتكَلَّم ' بالشيء ' ،
تُعَرِّفُه ' بالمعنى ، دون الايضاح باللفظ ، كما تُعَرِّفُ ' الاشارة ' ، ثم يكون هذا
عندها من أعلى مراتب كلامها ، لانفراد أهل علمها به ، دون أهل جهالتها » .
الرسالة ص ٥٢ .

والواقع ان هذا - من الامام الشافعي - ضبط لمواقع « التأويل » ووجوهه ،
ولا سيما في العمومات ، وأغلب الظن ، انه جاء ضبطاً ينهض به الاستقراء ، من
القرآن الكريم .

ومفاد هذا ، انه لا يلزم من كون العام في اللغة - مستغرقاً لجميع
أفراده التي تصلح له ، دُفعةً واحدة - أن يكون مراداً للشارع على هذا الوجه في
كلِّ موقع استعمله القرآن الكريم فيه ، ولكن السياق ، وقرائن الأحوال ، وغيرها
من المخصّصات - وهي عناصر لفظية وعقلية - ترشد المفسر ، وتوجهه الى
المعنى المراد ، فلا يجري اللفظ حينئذ على مقتضى منطق اللغوي المحض ، ولا نعني
بالتأويل ، الا هذا .

على أن الشارع قد يقصد من الخطاب العام ، وجهين من العموم
والخصوص في وقت معاً ، مما يشبه أن يكون في ذلك شيء من التناقض ، غير
أن إعمال العقل في مورد الطلب المتضمن في الخطاب ، يرى أنه لايجاد أصل
الفعل ، بقطع النظر عمّن يقوم به ، وهو ما يطلق عليه الفروض الكفائية
وهذا يتطلب عقلاً وسيلتين :

أولاهما : تهيئة الوسائل والأدوات الملائمة ، والضرورية ، والناجعة ،
لايجاده ، ولا سيما اذا كان مِرْفَقاً عاماً في الدولة ، كاعداد الجيش مثلاً ، ليلبغ
الكفاءة القتالية على أرفع مستوى بلغه 'العصر' من التقنية ، وهذا مورد العام ،
ومتعلّقهُ ، ولذا جاء الخطاب فيها عاماً موجهاً الى الكافة ، ليقوموا باعداد هذه
الوسائل .

والثانية : المتخصصون في العلوم العسكرية ، للقيام بتحقيق ذلك العمل المفروض ، وهو « الجهاد » .

وعلى هذا ، كان الطلب بالنسبة الى الوسيلة الأولى ، حكماً عاماً ، يتجه الى الأمة كافة ، كما أشرنا .

وأما بالنسبة الى الثانية ، فالطلب خاص بالجيش المقاتل ، لمكان التخصص في العلوم العسكرية التي لا يتقنها غيره ، ولا تناقض ، وهذا أمر يتطلب اعمالاً للرأي في استبطان المراد من النص ، فيما يجمع بين العموم والخصوص ، معنىً وغاية ، مع أن اللفظ ظاهره العموم .

ودور التأويل هنا - كما ترى - التصرف في معنى العموم المتبادر من ظاهر اللفظ ، ولكن النظر العقلي ، تصرف في المعنى العام ، على الوجه الذي بيّنا ، وهذا مَثَلٌ ضربناه للنص الذي يتصرف في وجوه البيان مما للعقل دور في تبين تلك الوجوه ، كما أشار الامام الشافعي في النص الذي أوردناه عنه في رسالته ، من قوله : « وعاماً ظاهراً يراد به العام ، ويدخله الخاص » وهذا - بلا ريب - يقتضي التأويل ، ويستلزمه ، وقوام التأويل الاجتهاد بالرأي ، كما قدمنا .

على ان هذا « التأويل » لا يتنافى مع وجوب تدريب القادرين على حمل السلاح ، من الرجال والنساء على السواء ، اذا اقتضى (٧٧) الحال ذلك ، أي حين يصبح فرض الجهاد عينياً - لا كفاً - فحسب - وذلك في حالة مداهمة العدو المغتصب ديار العرب والمسلمين ، واحتلال جزء من أوطانهم فعلاً ، عنوةً وبقوة السلاح ، اذ يتجه الخطاب حينئذ الى القادرين من أفراد الأمة كافة بل ويتعيّن ذلك ، كسراً لشوكة العدو ، ودحره : « وأخرجوهم من حيث خرجوكم »

هذا ، والامام الطبري لا يُغفل النظر فيما تقتضيه أوضاع هذا البيان القرآني الذي قوامه التصرف العقلي في النص القرآني بما قد يخالف عن ظاهره اللغوي بالدليل القوي الذي يستند اليه ، تحريماً للمعنى المراد على ما سنأتي به من الأمثلة والتطبيقات في مواقع عدة من موسوعته التفسيرية .

على أن السنة قد أرشدت الى أن « التأويل » مَطْلَبٌ لا غنية عنه في تبيين المعنى المراد من النص القرآني ، والتنسيق بين النصوص المتعارضة في

ظاهرها ، وتحديد الغاية المتوخاة من كل منها ، فقد روى عنه ﷺ قوله : «إن القرآن ذلّول ذو وجوه ، فأحمله على أحسن وجوهه » أي حمل النص تأويلاً على وجه من المعاني يحقق المصلحة الأقوى ، والأعدل ، والأمنع للأمة ، تدبيراً لشئونها ، في كل عصر ، وفي ضوء ظروفها الملبسة ، ولا ريب أن المصالح تتبدل ، فينبغي «المواءمة» - اجتهداً بالرأي - بين ما تقتضيه مصالح الأمة من الأحكام ، بغية تحقيقها ، من جهة ، وبين مقتضى القواعد العامة والأصول الكلية في القرآن الكريم ، من جهة أخرى ، وهذه المواءمة من صميم التأويل ، إبان التطبيق ، وهو موضوع هام لا يتسع المقام لبحثه أصولياً ، بما يستند الى قواعد تتصل بسياسة التشريع المستمدة من فلسفته : وهو ما تقتضيه «قوة الشرع» في التفسير ، على النحو الذي أشار اليه الامام الزركشي (٧٨) - كما أسلفنا - مختصاً بالاجتهاد بالرأي من العلماء ، وهذا مما يؤكد الامام الغزالي أيضاً اذ يقرر : أن «ظاهر التفسير ليس هو منتهى الادراك فيه» (٧٩) .

هذا فضلاً عما أرشدت اليه السنة أيضاً في دعائه ﷺ لابن عباس ، على ما أشرنا اليه في المقال الأسبق - أن يعلمه الله «التأويل» استشرافاً من النبوة نفسها الى الاجتهاد بالرأي من أهله في تفسير القرآن الكريم ، في كل عصر ، لوحدة السبب والغاية .

سادساً - أسباب ورود النص القرآني بما فيه الظاهر والباطن - أي المعاني الدقيقة التي يستقل بتعمقها العلماء المتخصصون - وعوامل بدو الظواهر المتعارضة لهذا النص في نظر ابن رشد .

يرى الامام ابن رشد ، أن سبب ورود النص القرآني بما فيه الظاهر والباطن ، من المعاني الدقيقة ، فضلاً عن بدو الظواهر المتعارضة لهذا النص ، في مواقع كثيرة ، يعود الى أمرين :

أولهما : اختلاف الناس في المدارك والملكات ، فيختص العلماء باستنباط المعاني الدقيقة ، انطلاقاً من أرضية الظاهر المتبادر ، للتحليق في أفقه المنطقي الرحب ، اذ لا سبيل الى ادراك حقائق الباطن ، قبل إحكام الظاهر .

وثانيهما : هو تنبيه الراسخين في العلم ، الى « التأويل » الجامع المنسّق بينها ، وهذا بيّن ، أن « التأويل » أمرٌ لا ندْحَة عنه ، لأن طبيعة النصوص القرآنية تقتضي إعمال الرأي في التأويل ، بحيث أضحي الأداة المتعيّنة ، للتنسيق بين معانيه ، أو لظهار وتبيّن هذا التنسيق القائم في نصوصه ، قبل تأويل المجتهد ، اذ الشرع - في واقع الأمر - لا تناقض فيه ، فكان التعارض فيه ظاهرياً ، سرعان ما يستبين اتساق معانيه بالتأويل على أساس من الأدلة والشواهد التي نصبها الشارع نفسه للمجتهد ، تأكيداً لمنطقيتها ، وفي هذا المعنى يقول الامام ابن رشد في كتابه « فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتصال ما نصه : « والسبب في ورود الشرع فيه الظاهر والباطن - المعاني الدقيقة ، والمرامي البعيدة التي يستقل بفهمها العلماء - هو اختلاف نظر الناس ، وتباين قرائحهم في التصديق ، والسبب في ورود الظواهر المتعارضة فيه ، هو تنبيه الراسخين في العلم على التأويل الجامع بينها » (٨٠) أي انتهاج سبيله العقلي للتنسيق بين معاني النصوص ، ولا سيما عند التطبيق .

ج - من واقع تطبيقات الامام لمعاني التأويل في تفسيره :

أولاً : الأصل العام في منهج الامام الطبري «موافقة التفسير لظاهر التنزيل» ولا يصار الى التأويل الا بدليل معتبر ، لأن التأويل خلاف الأصل ، وهذا أمر مجمع عليه .

يقرر الامام الطبري هذا الأصل في مواطن عدة من موسوعته التفسيرية ، وهو أصل مجمع عليه ، ذلك ، لأن منطق اللغة هو الأصل ، وهو الذي يجب تحكيمه أولاً في تفسير القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين ، وعلى أساليب العربية ، وخصائصها في البيان ، وليكون التفسير مطابقاً للمفسّر ، دون زيادة ، أو نقص ، أو صرفٍ للمعنى الحقيقي للفظ الى غيره ، ما لم يرد من القرآن نفسه ، أو من السنة الصحيحة الثابتة ، أو مآثور السلف ، أو من الاجماع ، أو من ضرورة العقل - على حد تعبير الامام الغزالي (٨١) - ما يحدّ من عموم النص ، أو يقيد مُطْلَقَه ، أو يحمله على أحد احتمالاته ترجيحاً على غيره ، أو يفسر بعض ألفاظه على غير وضعه اللغوي الأصلي ، بصرفها عنه مجازاً ، وهذا هو « التأويل » الذي يعني صرف النص عن ظاهر معناه المتبادر منه

لغة ، الى معنى آخر مغاير ، يراه المفسر المجتهد هو « المراد » في غالب ظنه ، بدليل قوي يرجعه ، كما بيّنا .

هذا ، ولا ريب ، أن تفسير القرآن بالقرآن ، أو تأويله به ، من أعلى مراتب التفسير والتأويل قوةً ، لأن الشارع الحكيم ، هو الذي يحدد مراده من معاني أي الكتاب الذي أنزله ، وكذلك السنة الصحيحة الثابتة ، لأنها الموكول اليها أصالةً مهمّة هذا «البيان» : تفصيلاً لمجمل ، أو تخصيصاً لعام ، أو تقييداً لمطلق ، أو صرفاً للفظ عن معناه الحقيقي الى المجازي ، أو تقديرأً لمحذوف مفهوم من النص عقلاً ، أو مما تقتضيه صحة معناه شرعاً ، على ما هو مبسوط في علم الأصول ، وكل ذلك من ضروب «البيان» الموكول أمر الاضطلاع به ، الى الرسول ﷺ بمقتضى قوله تعالى : « وأنزلنا اليك الذكر ، لتبين للناس ما نزل إليهم » (٨٢) ولعموم قوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » ولأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى ، « إن هو إلا وحي يوحى » إذ « السنة » وحي " معنىً ، قال أمر تفسير أو تأويل القرآن بالسنة الثابتة ، بالقدر الذي تناوله الرسول ﷺ بالبيان ، آل الأمر فيه الى كونه تفسيراً للوحي بالوحي ، كما أسلفنا ، وما عدا ذلك فموكول أمر تفسيره ، واستنباط معانيه الى أولي العلم والاجتهاد ، لقوله تعالى : « ولو ردّوه الى الرسول ، وأولي الأمر منكم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (٨٣) .

هذا ، وقد أشرنا من قبل ، إلى ما قرره الامام الزركشي في هذا المعنى ، فيما نصه : « أحسن طريق ، أن يُفسّر القرآن بالقرآن ، فما أُجْمَل في مكان ، فقد فُصِّل في موضع آخر ، وما اختُصِر في مكان ، فانه بُسِّط في آخر ، فان أعياك ذلك ، فعليك بالسنة ، فانها شارحة للقرآن ، وموضحة له - ولهذا ، قال ﷺ « ألا إني أوتيت القرآن ، ومثله معه » ، يعني السنة ، فان لم يوجد في السنة ، يرجع إلى أقوال الصحابة ، فانهم أدري بذلك ، لما شاهدوه من القرائن . . . فان لم يوجد ذلك ، يرجع الى النظر والاستنباط » ج ٢ ص ١٧٦ .

هذا ، ويصلح مُفسراً ، أو بعبارة أدقّ « مُؤَوِّلاً » لعام القرآن ، تخصيصاً ، أو لمُطْلَقِهِ تقييداً ، أو دليلاً صارفاً لحقيقة معنى اللفظ وضعاً

إلى المجاز «الاجماع» لأنه حجة قاطعة ، بما يستند اليه من أدلة مشتقة من التشريع نفسه ، فكان مردُّ هذا التأويل الى تفسير التشريع القاطع ، أو تأويله به .

تجد هذا «الأصل» مُعَبَّراً عنه في موسوعة الامام الطبري ، أصلاً للتأويل في منهج تفسيره ، في مواطن عدة ، من مثل قوله - وهو بصدد تفسير الآية الكريمة - : « وكم من قرية أهلكناها ، فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون » (٨٤) ، يقول الطبري : وكان بعض أهل العربية ، يزعم أن « الكلام محذوفاً ، ولولا ذلك (٨٦) » ، لم يكن الكلام صحيحاً ، وأن معنى ذلك : « وكم من قرية أهلكناها - بزيادة - » فكان مجيء بأسنا إياها قبل إهلاكنا « ويتابع الطبري نقده لهذا التأويل بقوله : « وهذا قول لا دلالة على صحته من ظاهر التنزيل ، ولا من خبر يجب التسليم له ، وإذا خلا القول من دلالة على صحته من بعض الوجوه التي يجب التسليم لها ، كان بيئناً فسادُه » جـ ١٢ ص ٣٠١ - فقرة ٣ - وهذا التأويل الذي انتقده الطبري هو للامام الفراء ، في كتابه « معاني القرآن » - ج ١ - ص ٣٧١ .

هذا أصل عتيد في المنهج العلمي يعتمد على الامام الطبري في تفسير القرآن الكريم تفسيراً دقيقاً أميناً ، يُحَدِّد مساره ، ويضبط مسالكه ، وينأى بالمفسر الحق عن الشطط ، أو الاعتماد على الرأي المحض .

وبيّن من خلال قول الامام الطبري هذا ، ان الأصل العام في التفسير ، هو اعتماد ظاهر التنزيل المتلو ، ومفاده اللغوي المتبادر ، إذ هو الأصل ، ولا يُصار الى معنى مغاير لهذا الظاهر - زيادةً أو نقصاً - الا بما يقوم من الأدلة القوية التي تنهض بصحة هذا التفسير أو الصرف عن الظاهر الذي يحقق المعنى المراد ، والا كان التفسير بيّن الفساد - على حد تعبيره - ولا يعني الامام بتغيير مفاد الظاهر من التنزيل ، اضافةً أو صرفاً ، أو حذفاً ، إلا «التأويل» فثبت ما قلنا ، من أن التأويل « خلاف الأصل » ، وانه لا يصار اليه الا بدليل ، عصمةً للرأي الاجتهادي من الفساد ، أو الوقوع في محنة التقوُّل .

على أن «الفراء» - وهو من أئمة العربية - لم يخالف عن أساليب اللغة في البيان حين أتى بتلك « الزيادة » التي يدل عليها نص الآية الكريمة عقلاً ، ورأى أنه لا بد من تقديرها ، ذلك ، لأن ظاهر التنزيل المتلو فيها ، يرتب قيام المسبب قبل وجود سببه ، بالفاء الداخلة على « جاء » في قوله تعالى : « فجاءها بأسنا »

وهذا مُحال عقلاً ووقوعاً ، فاضطر الى تقدير ما تقتضيه استقامة معنى النص ، وهو ما يطلق عليه الأصوليون : « دلالة الاقتضاء » وهي دلالة عقلية لزومية ضرورية يجب تقديرها ابتداءً ، لتوقف صحة المعنى العام للآية الكريمة عليها ، عقلاً ووقوعاً ، ولأن كل ما يُفهم عقلاً ، جائزٌ حذفه (٨٧) لغةً ، فكان « التأويل » في بعض صورهِ - كما ترى - تقتضيه فطرة النظم القرآني ، على حد تعبير الامام الشافعي ، كما أسلفنا .

وتوضيح ذلك ، ان صريح الآية الكريمة التي تلونا ، يفيد أن «الاهلاك» قد وقع ، وأعقبه « مجيء البأس » للقرية ، وأهلها هالكون ، على ما يفيد معني « الفاء » في أصل وضعها اللغوي ، وهذا الظاهر يقضي بخلاف الوضع في مواقع الوجود ، وسنن قانون السببية الذي هو من وضع الله تعالى تكويناً ، مما يناقض معقولية النص ، اذ لا أثر لمجيء البأس على هالك ، بداهة ، وانما يكون للبأس ، أثر ، اذا جاء على حيٍّ فأهلكه ، أو على بُنيان فدَمَره .

هذا ، والذي أوقع في هذا « الاشكال في الأسلوب » عند « الفراء » دخول « الفاء » على « جاء » - كما أشرنا - في قوله تعالى : « فجاءها بأسنا » لأن « الفاء » تفيد الترتيب والتعقيب كليهما - كما هو معلوم - فيجب اعمالها في معناها اللغوي الأصلي هذا ، تحكيماً للمنطق اللغوي الظاهر ، اذ هو الأصل ، كما أسلفنا ، ولما كان هذا « التعقيب » مما يُخلُ بمنطق العقل ، وسنن الوقوع المطرد ، اقتضى نص الآية الكريمة نفسه هذه « الزيادة » التي أتى بها الفراء ، وهي زيادة مقدرة عقلاً ، كما يقول الأصوليون واللغويون ، يفهمها الدارس أو المفسر ، وحذف ما يُفهم عقلاً جائز - كما ذكرنا - ولا يعني الأصوليون بدلالة « الاقتضاء » الا هذا ، وهي ضرب من التأويل - كما ترى - لمكان الزيادة على النص .

غير أن الامام الطبري ، إذ يُقرُّ هذا المنطق ، وهذه الدلالة اللزومية الاقتضائية العقلية الضرورية ، ولا يسعه المخالفة عن مقتضاها - وهو ضرب من تأويل النص بالزيادة عليه كما قلنا - يرى أن لا ضرورة للتأويل هنا بالزيادة ، لأنه خلاف الأصل ، وان ظاهر التنزيل المتلو ، يفيد هذا المعنى تماماً ، دون اللجوء الى دلالة الاقتضاء ، واذا استقام المعنى دون تأويل بالزيادة ، كان ذلك

خيراً منها ، لأن دلالة القرآن الكريم على معانيه - في الأصل - ذاتية • ومفاد رأي الامام الطبري في تفسير الآية الكريمة أن : «البأس» نفسه هو «الهلاك بعينه» فكان قوله تعالى : « فجاءَهَا بِأَسُنَا » مدلولاً عليه بالاهلاك نفسه ، إذ الاهلاك يدلُّ على مجيء البأس ، ومجيءُ البأس يدل على الاهلاك ، دون افتقار الى إضافة شيء ما ، وحينئذ يستوي تقديم الهلاك على البأس ، أو تقديم البأس على الهلاك ، لأن ذلك من باب تقديم الشيء على نفسه ، اذ كلُّ منهما ذو دلالة بيّنة على الآخر ، بالتلازم العقلي المتبادل ، وهو ما قرره الامام الطبري حيث يقول ما نصه : « الاهلاك هو البأس بعينه ، فيكون في ذكر الاهلاك ، الدلالة على مجيء البأس ، وفي ذكر مجيء البأس ، الدلالة على ذكر الاهلاك » ج ٢ ص ٣٠١ / فقرة ١ •

ومعنى هذا ، انه اذا كان كلُّ منهما عينَ الآخر لزوماً ، أو ما صدقاً ، وان اختلفا مفهوماً ، فلا وجه للقول بالتناقض حينئذ ، أو بمصادمة سنة وقوع المسبّب بعد وجود سببه !

ولا ريب أن ملحظ الامام الطبري في هذا التأويل ، عن طريق الدلالة الالتزامية الذاتية ، أو الارتباط اللزومي العقلي ، بين السبب والمسبب المصرح بهما في الآية الكريمة ، أسدُّ منطقاً ، وأجربى بلاغةً من تأويل الفراء القائل بالافتقار الى الزيادة ، لأن التأويل ضرورة ، وحيث تنتفي الضرورة ، فالأصل عدم التأويل ، والا كان تزييداً وتقوُّلاً •

وبيان ذلك ، ان الامام الطبري يُجري « التأويل » في نص الآية الكريمة دون اضافة ، وعلى نحو آخر ، وذلك يجعل الاهلاك هو عين مجيء البأس ما صدقاً - كما رأيت - للتلازم الدلالي بينهما ، وهذا من باب تسمية الشيء بسببه ، وهو جار على أسلوب اللغة في البيان ، على ما أشار إليه ابن رشد ، شرطاً أساسياً في صحة التأويل ، بقوله : ومعنى « التأويل » هو اخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية الى الدلالة المجازية ، من غير أن يُخل ذلك ، بعادة لسان العرب في « التجوز » من تسمية الشيء بشبيهه ، أو بسببه •••» (٨٩) •

ويؤكد الامام الطبري هذا الأصل العتيق في منهج تفسيره الذي ذكرنا ، من وجوب « موافقة الظاهر » في موطن آخر من موسوعته ، بصريح قوله : « فالذي

هو أولى بتأويل الآية ، ما دل عليه الظاهر ، دون ما احتمله الباطن الذي لا دلالة على أنه المعنيُّ بها» ج ٣ - ص ٢٩٩ .

على أن مقتضى هذا الأصل ، لا يعني المنع من التفسير بالرأي ، بل هو ضابط له ، ومعيار لصحته ، اذ لا بد في الاجتهاد بالرأي ، من دليلٍ قوي ، والا كان تفسيراً بالرأي المحض ، وهو مبينٌ "للتفسير الصحيح أو المطابق ، أو المتحرّي لمراد الشارع منه ، وما يستشرفه النص من غاية ، حتى اذا نهض بالرأي دليل معتبر ، كان مطلوباً للتفسير به ، استبطاناً لباطنه ، ومعنى معناه ، وهو ما أشار اليه الامام الغزالي بقوله : « المنقول من ظاهر التفسير ، ليس هو منتهى الادراك فيه »^(٩٠) لقوله تعالى : « لعلمة الذين يستنبطونه منهم »^(٩١) في مقام المدح والثناء .

ثانياً : الامام الطبري يستنكر المنازع البعيدة في التأويل ولو كانت من احتملات النص .

هذا ، والامام الطبري يستنكر المنازع البعيدة في « التأويل » ولو كانت من احتملات النص ، تجد هذا مصرحاً به في مثل قوله : « والذي قاله «السُدِّي» في ذلك - أي من المعاني التي يحتملها قوله تعالى : « كذلك يُريهم الله أعمالهم حَسَرَاتٍ عليهم »^(٩٢) - وإن كان مذهباً تحتمله الآية ، فانه « منزع بعيد » ولا أثر تقوم به حجة فيسلم لها ، ولا دلالة في ظاهر الآية انه « المراد » فاذا كان الأمر كذلك ، لم يُحَلْ - من الاحالة وهو التأويل أو الارجاع - ظاهر التنزيل الى باطن التأويل » ج ٣ ص ٢٩٩ .

هذا ، والمقصود بالظاهر « هو ما تعرفه العرب من كلامها ، والباطن ، ما يأتي بالاستنباط من الظاهر ، واعمال الرأي فيه ، على طريق العرب في بيانها^(٩٣) أيضاً » ويؤكد الامام الطبري التزامه بهذا الأصل في مواطن أخرى ، ومنها قوله : « وغير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام ، الى باطن لا دلة على صحته » ج ٢ - ص ١٥ .

وعلى هذا ، فلا بد للتأويل من أمر يوجبه ، ودليل يسوّغه .

على أن هذا الأصل يوجب - على سبيل المثال - إجراء المطلق على إطلاقه في التفسير بوجه خاص ، دون تأويله بالتقييد ، بغير دليل قوي يسوّغه ، والا كان التصرف في معاني القرآن الكريم بالهوى ، أو الرأي المحض ، وهذه قاعدة عامة مُحْكَمَة ، تعتبر تطبيقاً لذلك الأصل العام الذي بيّنا ، وفي هذا المعنى يقول الامام الطبري ما نصه : إن بني اسرائيل ، لو كانوا أخذوا أدنى بقرة ، فذبحوها ، أجزأت عنهم ، ولكنهم شددوا ، فشدد الله عليهم - من أوضح الدلالة على أن القوم كانوا يروون أن حكم الله فيما أمر ونهى ، في كتابه ، وعلى لسان رسوله - على العموم الظاهر دون الخصوص الباطن ، الا أن يخص بعض ما عمته ظاهر التنزيل : كتاب من الله ، أو رسول الله ، وأن التنزيل أو الرسول ، ان خص بعض ما عمته ظاهر التنزيل بحكم خلاف ما دل عليه الظاهر - وهذا هو التأويل - فالخصوص من ذلك خارج من حكم الآية التي عمّت ذلك الجنس خاصة ، وسائر حكم الآية على العموم ١٣٠ هـ ج ٢ ص ٢٠٧ .

على أنا أشرنا ، الى أن هذا الأصل العام في التفسير أمر مجمع عليه من قبل السلف ، فضلاً عن الخلف ، ويقرر ذلك الامام الطبري بصريح قوله : ففي إجماع جميعهم على ما روينا عنهم من ذلك ٠٠ - دليل واضح على صحة قولنا في العموم والخصوص ، وأن أحكام الله جل ثناؤه في أي كتابه - فيما أمر ونهى - على العموم ، ما لم يخص ذلك ما يجب التسليم له « ج ٢ ص ٢٠٨ .

ثالثاً : ما يتخذ العرب من أمثال تجري على لسانهم ، يعتبر أصلاً في التأويل إذا وردت في أي القرآن الكريم ، وهو ما اعتمده الامام الطبري في تأويله الآي على خلاف ظاهرها .

قدمنا آنفاً ، أن معظم « الأمثال » التي تجري على اللسان العربي ، على المجاز ، أي مؤوّل ظاهرها اللغوي ، ولا يقصد منها حرفية معناها الظاهر ، والوقوف عند ظاهر لغويته ، فيجب تأويلها بما يقصد بها من المعاني ، وفي هذا المعنى يقول الامام الطبري في تأويل قوله تعالى : « ولن يتمنّوه أبداً بما قدمت أيديهم » (٩٤) ما نصه : « وانما قيل ذلك باضافته الى « اليد » لأن عظم جنایات الناس بأيديهم ، فجرى الكلام باستعمال إضافة الجنایات التي يجنيها

الناس ، الى «أيديهم» حتى أضيف كلُّ ما عوقب عليه الانسان مما جناه بسائر أعضاء جسده ، الى أنها عقوبة على ما جنته يداه» ج ٢ ص ٣٦٨ .

هذا ، وتاويل الآية الكريمة على ما قصد من معانيها الجمّة ، وفي ضوء سياقها ، مع ملاحظة من تتعلق بهم أحكامها من اليهود ، أقولُ تأويلها على نحو ما يقول الامام الطبري : « فأضاف - جلّ ثناؤه - ما أنطوت عليه قلوبهم ، وأضرته أنفسهم ، ونطقت به ألسنتهم - من حسد محمد ﷺ - والبغي عليه ، وتكذيبه ، وجحود رسالته : الى أيديهم ، وأنه مما قدمته أيديهم ، لعلم العرب معنى ذلك في منطقتها وكلامها » ج ٢ ص ٣٦٨ .

هذا ومن الأمثال التي يجب تأويلها على معانيها المقصودة منها أيضاً ، دون الوقوف عند ظاهر لغويتها ، ما ورد في معنى :

آ - الاستسلام للأمر ، أو تسليم الأُمّة أزمنة أمورها لعدوها ، تهاوناً ، أو يأساً وقنوطاً ، مما يُعبّر عنه في القرآن الكريم ، باللقاء باليد في التهلكة ، جرياً على منطق العرب في بيانها ، وهو ضرب من التأويل لظاهر الأمثال التي تجري على اللسان العربي ، بمضمون جمّ المدارك ، عميق الدلالات المقصودة .

هذا ما يقرره الامام الطبري بأجلى بيان ، في تأويل قوله تعالى : « وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » (٩٥) ، حيث يقولُ - بعد أن سرد المأثور من أقوال السلف في معناها - ما نصه : « والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال : إنّ الله جلّ ثناؤه ، أمر بالانفاق في سبيله بقوله : « وأنفقوا في سبيل الله » وسبيله طريقه الذي شرعه لعباده ، وأوضحه لهم ، ومعنى ذلك : وأنفقوا في إعزاز ديني الذي شرعته لكم ، بجهاد عدوكم ، الناصبين لكم الحرب ... ونهاهم أن يلحقوا بأيديهم الى التهلكة ، فقال : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » ج ٣ ص ٥٩٢ .

هذا ، ويؤوّل الامام الطبري ، ظاهر قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » الى المقصود من معانيها الجمّة حيث يقول ما نصه :

« وذلك مثّل » ، والعرب تقول للمستسلم للأمر : « أعطي فلان بيديه » وكذلك يقال للممكّن من نفسه مما أريد به : « أعطي بيديه » .

« فمعنى قوله : ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » ولا تستسلموا للهلكة ،
فَتُعْطَوْهَا أَزْمَتَكُمْ فَتَهْلِكُوا » ج ٢ - ص ٣٦٨ .

ويفضّل الامام الطبري ما ينطوي عليه هذا « المثل » من المعاني المقصودة للشارع ، ولا يجيز تخصيص أو استثناء شيءٍ منها ، حيث يقول : « والتارك النفقة في سبيل الله ، عند وجوب ذلك عليه ، مستسلمٌ للهلكة ، بتركه أداء ما فرض الله عليه في ماله . . . وكذلك الآيس من رحمة الله . . . مُلَقٌّ بيديه إلى التهلكة . . . وكذلك التارك جهاد العدو في حال وجوب ذلك عليه ، في حال حاجة المسلمين إليه ، مُضَيِّعٌ فرضاً ، مُلَقٌّ بيده إلى التهلكة » . ج ٢ - ص ٣٦٨ .

هذا ، وإذا كانت « حاجة المسلمين كافة » تفتقر إلى الجهاد ، أو يتوقف سدادها على الجهاد ، فذلك مُؤْذِنٌ بتعلق مصيرهم به لا محالة ، وترك الجهاد - في هذا المعنى - استسلام حتماً ، لأنه إلقاءٌ باليد إلى التهلكة .

على أن هذا التعليل من قبيل الامام الطبري يفيد التعميم ، فكل ما يتوقف عليه « مصير الأمة » ووجودها ، يجب القيام به شرعاً بصريح النص المُفْرَغ فيه هذا المثل بكافة معانيه ، لأن التقاعس عن أداء هذا الفرض الذي هو من أجل فرائض الدين ، أو التهاون في أمره ، مشمول بمعنى الإلقاء باليد في التهلكة الذي يعني - فيما يعني - الاستسلام للعدو ، وتمكينه من مقاليد أمورهم ، ووضعَ أَزْمَتِهِمْ في يده ، وهو محرم بالنص القاطع ، لأنه مفضٍ لا محالة إلى سوء المصير ، دنيا وأخرى ، فكان التعميم مستفاداً من تعليل شيخ المفسرين الامام الطبري ، وقد صرح بهذا التعميم لكل ما يتوقف عليه مصير الأمة ووجودها ، وأنه لا يجوز باطلاق التهاون في أمره ، أو ترك القيام به ، فرضاً من أكد فرائض الدين ، بقوله فيما نصه : « فإذا كانت هذه المعاني كلها - يحتملها قوله : « ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » ولم يكن الله عز وجل خصّ منها شيئاً دون شيء ، فالصواب من القول في ذلك أن يقال : ان الله نهى عن الإلقاء بأيدينا لما فيه هلاكنا » (٩٦) أي في كافة شؤون حياتنا دون استثناء - ج ٣ ص ٥٩٢ وما يليها .

وهذا معنى عام - كما ترى - لقوله : « لما فيه هلاكنا » مما يشمل كافة « شئون الأمة » سياسياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، ودينياً ، ولا سيما اذا تعلقت به « حاجة المسلمين العامة » أي « المصلحة العامة » على ما صرّح به الامام الطبري .

هذا وثمة قاعدة مُحْكَمَة قد اشتقت من هذا الأصل وغيره من الأصول ، ضبطاً لشؤون الأمة ، وحرصاً على وجودها ومصيرها ، مؤداها : أن « ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب » وهو معنى عام ينتظم كافة الفروض والواجبات التي تتوقف عليها مصلحة الأمة ومصيرها .

وهو ما أشار اليه الامام الطبري في موضع آخر أيضاً ، بقوله : « فغير جائز لأحد منا الدخول في شيء يكرهه الله لنا ، مما نستوجب بدخولنا فيه عذابه » ج ٣ ص ٥٩٢ - ٥٩٤ - وذلك هو ما نص عليه الكتاب العزيز بخصوص الجهاد ، بقوله سبحانه : « إِلَّا تَنْفِرُوا يَغْذِبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً » (٩٦) .

وأما أن « اليأس » والقنوط محرم بصريح النص ، في مثل قوله تعالى : « وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ، إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ، إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ » (٩٧) وانه من باب الالتقاء باليد في التهلكة ، فلأن اليأس قرين الكفر بصريح النص السابق ، ولأنه يستلزم الاستسلام ، والالتقاء باليد في التهلكة حتماً ، وهو ما تناوله الامام الطبري بالتفصيل في تفسيره للقاء باليد الى التهلكة في الآية الكريمة التي تلونا : ج ٣ ص ٥٩٣ ، ولأن كل ما يؤدي الى المحرم ، فهو محرم بالضرورة ، وفي مقدمة ذلك ترك فريضة الجهاد اذا توقف سداد حاجة المسلمين اليه .

رابعا : لا يجوز « التأويل » بتخصيص العام ، بخصوص السبب ، ولا تقييد المطلق به كذلك « وهذا متفرع عن الأصل العام في المنهج العلمي في التفسير الذي اعتمده الطبري ، من وجوب تحكيم المنطق المغوي ، ثم استقر قاعدة للتفسير عند الأصوليين فيما بعد ، مؤداها : أن « خصوص السبب لا يقضي على عموم اللفظ » .

ترى أعمال وتطبيق هذه القاعدة ، وما تفرعت عنه من الأصل العام ، والالتزام بهما - ترى ذلك جلياً في مواطن عدة من تفسير الامام الطبري ، ضبطاً وإحكاماً لمنهج « التأويل » كيلا ينحرف عن مساره الأصولي ، ومنهجه العلمي ،

وتحديداً لمجاله ، ليؤدي وظيفته في غاية من الدقة ، دون حَيْفٍ على المعنى المراد ، ولا إجحاف بحقيقة اللفظ ، وتري الامام الطبري ، يتناول تفسير الآي على أساس من هذين الأصلين - الأصل العام وما تفرع منه - تَنَاولَ المَدَلَّ العريق الخبير بتصاريف القول ، ووجوه البيان ، وأساليب الأداء ، وحقائق التنزيل ، حيث يقول - على سبيل المثال - في تفسير قوله تعالى : « ومن يعمل سوءاً ، أو يظلم نفسه ، ثم يستغفر الله ، يجد الله غفوراً رحيماً » (٩٨) .

قال أبو جعفر - يعني الطبري - : « والصواب من القول عندنا ، أنه عني بها كل من عمل سوءاً ، أو ظلم نفسه ، وإن كانت نزلت في أمر الخائنين والمجادلين عنهم الذين ذكر الله أمرهم في الآيات قبلها » ج ٩ - ص ١٩٤ .

ومعلوم أن سبب النزول هذا ، هو خصوص السبب . وتوضيح ذلك : أن سبب نزول هذه الآية الكريمة «خاص» قد أشارت اليه الآيات السابقة ، من أمر المجادلين عن الخائنين ، لِيُبَرِّؤْا ساحتهم ، محاباةً منهم لأولئك ، وتزويراً للحقائق ، وهو أمر " يضلُّ سبيلَ القضاء ، للحكم بالعدل ، غير أن هذا «السبب الخاص» لا يجعل «حكم» الآية الكريمة خاصاً بأمثال هؤلاء ، ومن ثم فلا أثر له على تكييف حكم النص ، وشمول معناه ، بل يشمل بعمومه اللغوي ، كل مَنْ عَمِلَ سوءاً ، إعمالاً للفظ العام الوارد في صدر الآية : « مَنْ » ، لأنها من ألفاظ العموم ، فالمرجع إذ صاغ النص على هذا النحو من العموم ، فإنما أراد أن يَرسِي قاعدة عامة ، مُغْفِلاً النظر إلى خصوص السبب ، لأن هذا العموم أضحي مناهلاً لتحقيق العدل المطلق ، والتخصيص مُخِلٌّ به ، أو مُجَزِّئٌ لمعنى العدل ، وهذا باطل ، لأن العدل في الإسلام - مطلق وفي تجزئته منافية لمراد الشارع ، وجنوح الى الظلم ، ومن ثم فلا يجوز تأويله ، لما بيننا من أن التأويل في هذا المقام ، إخلال بمقتضى العدل المطلق الشامل ، هذا فيما يتعلق باللفظ العام ، كما رأيت .

وكذلك الشأن في « اللفظ المطلق » حيث يجب إجراؤه على إطلاقه - كما أسلفنا - ولا يجوز تقييده أو تأويله بغير دليل قوي ، لما في ذلك من إخلال بمنطق اللغة التي هي أداة البيان الأولى ، فضلاً عن عدالة حكم النص ، الذي تعلّق بذلك الاطلاق .

هذا ، واللفظ المطلق هنا ، هو كلمة «سُوءاً» في قوله تعالى الذي تلوّنا : «ومن يعملُ سوءاً» حيث يرى الامام أن إطلاق هذه الكلمة في النص القرآني السابق - اذ جاءت نكرة - يفيد ، أن أثر الاستغفار لما كان من السوء صغيراً أو كبيراً ، عملاً بهذا الاطلاق ، وتنفيذاً لارادة الشارع ، والتأويل يضادها •

غير أن الامام الطبري - برهافة حسّه اللغوي - لم يغفل ما ينطوي عليه منطوق الآية الكريمة - على الرغم من إطلاقه - من شرط يَرِدُ قيداً على حكمها ، فيحدد هذا الشرط 'مجال' تطبيق ذلك الحكم ، والعبرة بما يُستنبط من النص من أحكام ، وقيود ، تحدد مجال تطبيقه ، ذلكم هو كلمة «الاستغفار» في قوله تعالى : «ثم يستغفر الله» لأنها تنطوي على معنى الانابة والتوبة ، وهو شرط تنقيده به ، إذ لا معنى للاستغفار مع الاصرار على الذنب والاثم ، فكان شرطاً جوهرياً يقيّد من هذا الاطلاق ، حيث يقول الطبري ما نصه : «قال أبو جعفر : يعني بذلك جلّ ثناؤه : ومن يعملُ ذنباً ، وهو «السوء» أو يظلم نفسه •• «ثم يستغفر الله» يقول : ثم يتوب الى الله بانابته مما عمل من السوء ، وظلم نفسه •• يجد الله غفوراً رحيماً» وهذا معنى ملحوظ في تقييد حكم النص ، مُشتَقٌّ من لوازمه العقلية ، إذ لا يتم معنى الاستغفار حقاً الا بالتوبة ، مع أن الاستغفار لغة هو طلب المغفرة ، أو التماسها منه تعالى ، وليست ، الانابة من مشمولات حقيقته اللغوية ، بل من لوازم معناه عقلاً أو شرعاً ، فكان هذا ضرباً من التأويل بمقتضى الشرع ، وضرورة العقل معاً •

وبيان ذلك أن «التوبة النصوح» معنى وارد في كثير من المواطن في القرآن الكريم تفوق الحصر ، وهو معنى يرد شرطاً في المغفرة ، ومحو الذنوب والآثام ، والشرط تقييد للمطلق ، والتقييد تأويل ، والقرآن يفسر بعضه بعضاً ، ولا تخالف فيه ولا تناقض •

تجد نظير هذا أيضاً ، فيما ورد من إطلاق كلمة «الدم» - على سبيل المثال - بصدد تحريمه ، في مواقع عدة من القرآن الكريم ، من مثل قوله تعالى : «إنما حَرَّمَ عليكم الميتة ، والدم» سورة البقرة ١٧٣ ، وفي قوله تعالى : «حُرِّمَتْ عليكم' المَيْتَةُ' والْدَمُ' ••» سورة المائدة ٣ / - وقوله تعالى : «انما حَرَّمَ عليكم الميتة والْدَمُ ••» سورة النحل / ١١٥ هكذا باطلاق ، ولكن جاءت آية

أخرى في سورة الأنعام/ ١٤٥ - فقيدت هذا الإطلاق في جميع مواقفه ، من قوله تعالى : « الا أن يكون مَيْتَةً ، أو دماً مسفوحاً » فقيدت من إطلاق لفظ «الدم» حيث قَصَرَتْهُ على ما كان منه مُهْرَاقاً أو سائلاً فقط ، دون ما بقي في اللحم والعروق ، من الذبائح ، فذلك معفو عنه ، فحددت بالتالي مجال تطبيق حكمه ، وقد أَعْمَلَ هذا « التأويل » - تنسيقاً بين النصوص المطلقة والمقيدة - الصحابة ومن بعدهم - رضي الله عنهم - فكان إجماعاً ، ومن هؤلاء عكرمة - تلميذ ابن عباس - رضي الله عنه - حيث روى عنه الطبري قوله : « لولا هذه الآية - آية الأنعام - لَتَتَبَعَ المسلمون الدم الذي في العروق » أي من لحوم الذبائح ، وعليه ، فما خالط هذه اللحوم من الدم ، فلا بأس بأكله - راجع تفسير الطبري - ج ١٢ - ص ١٩٢ - فَتَعَيَّنَ أن يكون المقصود بالتحريم ، هو الدم السائل من الذبيحة ، تنسيقاً بين ظواهر النصوص ، وذلك التقييد واجب ، لوحدة السبب ، والموضوع ، والحكم ، وهو المعنى المراد للشارع قطعاً .

هذا ، ويطلق الأصوليون على هذا النوع من « التأويل » الذي يضطلع بهمة التنسيق بين ظواهر النصوص ، اصطلاحاً : « حَمْلُ المطلق على المقيد » أي تأويل المطلق وتفسيره بما ورد في شأنه أو موضوعه من التقييد المؤيد بالدليل ، تحقيقاً للمعنى المراد ، إذْ أضحى مثل هذا القيد ، ملحوظاً في معنى المطلق ، ومعتبراً في تشريع حكمه ، لما قلناه من وحدة السبب ، والموضوع ، والحكم ، فكان التأويل إذنْ منهجاً عقلياً وضرورياً ، للتنسيق بين النصوص المتخالفة في ظواهرها ، إطلاقاً وتقييداً ، للكشف عن المعنى المراد للشارع منها ، وتحديدده ، ولكن بالدليل القويّ المسوّغ . وهكذا ترى ، أن التأويل قد أضحي ضرورة تشريعية للكشف عن القيود المعتبرة التي تدخل في تشكيل علة الحكم .

هذا ، وقد وضع الأصوليون لهذه القاعدة التفسيرية الأصولية من الشروط ما يجنب المجتهد الشطط في التأويل ، وهو أمر مبسوط في علم الأصول ، مما يُنبىء عن دقة علماء المسلمين في وضع مُقَوِّمات المنهج العلمي في تفسير النص القرآني ، وتفهمه بل وتعمقه ، واستبطان معناه المراد منه .

خامساً : التأويل بما يدل أول الكلام عن آخره ، وآخره عن أوله ، إحكاماً للترابط بين أجزاء النص ، على نحو يتسق فيه معنى الآية الكريمة كَمَلًا ، أصل " في منهج تفسير الامام الطبري ، وبيان ذلك •

أنَّ هذا الأصل مما يؤكد ما أشرنا اليه آنفاً ، من أن « التأويل » منشؤه « فطرة النظم القرآني نفسه » (٩٩) ولقد رأينا الامام الطبري ، يجلّي بيان هذا النوع من التأويل الذي يتسق به معنى الآية الكريمة ، بما يستلزم من تحديد مضمون الجملة ، بتأثير من سباقها وسياقها ، ولاحقها أحياناً ، أو من اضافة معنى يقتضيه تحقق هذا الاتساق المعنوي ، لتوقيف صحته عليه ، عقلاً ، أو شرعاً ، أو واقعاً ، ترى ذلك واضحاً في تفسيره لقوله تعالى : « قل متاع الدنيا قليل ، والآخرة خير لمن اتقى ، ولا تظلمون قليلاً » (١٠٠) حيث يقول ما نصه :

« يعني بقوله جل ثناؤه : « قل متاع الدنيا قليل » قل يا محمد ، لهؤلاء القوم الذين قالوا : « ربنا لم كتب علينا القتال ، لولا أخرتنا إلى أجل قريب — عيشكم في الدنيا ، وتمتعكم بها ، قليل » ، لأنها فانية ، وما فيها فانٍ « والآخرة خير » أي « نعيم » الآخرة خير » ، باضافة كلمة « نعيم » تأويلاً يتسق به معنى الكلام ، بما يدل أوله عن آخره ، وآخره عن أوله •

وبيان ذلك ، ان الامام الطبري ، يعلّل وجه هذه الاضافة ، أو يقيم الدليل على اقتضاءها ، جرياً على منهجه العلمي في التفسير ، بما يؤكد الترابط والاتساق القائم بين أجزاء معنى النص في الآية الكريمة كَمَلًا ، حيث يقول ما نصه : « وانما قيل : والآخرة خير » ومعنى الكلام ما وصفت من أنه معني بها « نعيمها » لدلالة ذكر « الآخرة » بالذي ذكرت به ، على المعنى المراد منه » ج ٨ ص ٥٥١ •

ومعنى هذا ، أن ذكر « الآخرة » في مقابل متاع الدنيا القليل ، لفنائها ، وما وصفت به الآخرة من « الخيرية » دالاً على أن المراد « نعيمها الباقي لدوامها » وبهذه المقابلة بين متاع الدنيا ، ونعيم الآخرة ، كان أول الكلام دالاً على آخره ، وآخره دالاً على أوله ، تحقيقاً لاتساق المعنى المراد الذي اقتضى تلك الاضافة ، ولكن لا على سبيل التزّيد ، بل اظهاراً للمعنى الكامل المراد ،

عن طريق الاقتضاء العقلي ، مما يقيم الدليل البيّن على أن للرأي المدرّك مدّخلاً في التفسير - وأن التأويل من صلب الاجتهاد بالرأي ، وأنه مما يقتضيه سنن العربية وخصائصها في الأداء ، على ما أشار اليه الامام الشافعي في رسالته الأصولية ، حيث يقول مانصّه : « وتبتدىء - أي العرب - الشيء من كلامها ، يبين أول لفظها فيه ، عن آخره ، وتبتدىء الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوّل له » - الرسالة ص ٢٥ .

كل ذلك - كما ترى - تأويل مشتقّ من طبيعة النظم نفسه ، يتم به اتساق المعنى ، سواء منه ما كان منطوقاً ، أم كان مقدّراً ، ولكنه مفهوم " عقلاً ، إذ سياق الكلام يقتضيه .

تجد هذا بيّناً أيضاً في تفسير الامام الطبري لقوله تعالى : « وللرجال عليهنّ درجة » ج ٤ ص ٥٣٣ ص ٥٣٦ ، فيما يتعلق بتأثير أول الكلام على تحديد معنى الجملة اللاحقة ، نوضحه فيما يلي :

الامام الطبري يفسر « الدرجة » التي هي للرجال على النساء ، في قوله تعالى : « وللرجال عليهنّ درجة » بأنها درجة إحسان ، وتسامح ، وفضل ، مما يقتضيه كمال الرجولة المستفاد من كلمة « وللرجال » التي تحمل طبيعتها على عدم الدقّة في اقتضاء حقوقهم منهنّ ، وأن صيغة قوله تعالى : « وللرجال عليهنّ درجة » وان جاءت « خبريّة » تشعر بالامرة والاستعلاء ، غير أنها - فيما يحدده سابق النظم القرآني ، ولاحقه ، أو فيما يبين أول الكلام عن آخره ، وآخره ، عن أوّل له - مصروفة الى « الانشاء » تأويلاً ، تتضمن الأمر أو الندب للرجال ، لياخذوا أنفسهم بتحقيق هذه الدرجة على النساء ، من الفضل والاحسان والمكارم ، عملاً ، لأن مبدأ « المثلية في الحقوق والواجبات ، والمساواة فيها » - ثابت منكم لا ينقض ، لتعلقه بأصل « العدل » المطلق في الاسلام ، فتسلّط هذا المعنى على تحديد مضمون الجملة اللاحقة ، فأولّها الامام الطبري الى المعنى المراد منها ، تأثراً منه في هذا التأويل المستقى من أسلوب النظم القرآني في البيان ، أقول تأثراً منه ، بابن عباس ، ترجمان القرآن ، وحبر هذه الأمة .

من روائع تفسير الامام الطبري التي تتسم بالتعمق في حقائق هذا القرآن العظيم ، والبصيرة النافذة الى إحكام الربط بين المعاني الجزئية التي

يَنْتَظِمُهَا الْمَعْنَى الْعَامَ ، فِي سَابِقِهِ وَلَا حَقِّهِ ، مِمَّا يُمْكِنُ تَأْصِيلُهُ مَذْهَباً فَرِيداً فِي التَّفْسِيرِ ، وَمِنْهَجاً فِذاً لَا تَجْدَلُهُ نَظِيراً مِنْ بَيْنِ مَنَاهِجِ الْمُفَسِّرِينَ ، قَدَامَاهُمْ ، وَمُحَدِّثِهِمْ ، تَفْسِيرُهُ لِهَذَا الْجُزْءِ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ « وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ » حَيْثُ يَقُولُ - بَعْدَ أَنْ سَرَدَ أَقْوَالَ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِهَا - يَقُولُ مَا نَصَهُ : « قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ - يَعْنِي الطَّبْرِي نَفْسَهُ - : وَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ ، مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ أَنَّ « الدَّرَجَةَ » الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، هُوَ الصَّفْحُ مِنَ الرَّجُلِ لِمَرَأَتِهِ عَنْ بَعْضِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، وَاغْضَاؤُهُ لَهَا عَنْهُ ، وَأَدَاءُ كُلِّ الْوَاجِبِ لَهَا عَلَيْهِ » ج ٤ ص ٥٣٥ . وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ هَذِهِ الدَّرَجَةَ لَيْسَتْ دَرَجَةُ إِمْرَةٍ وَلَا اسْتِعْلَاءٍ ، مِمَّا يَخِلُّ بِمَبْدَأِ الْمُثَلِّيَّةِ فِي الْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ .

هَذَا ، وَيَبَيِّنُ الْإِمَامُ الطَّبْرِي تَأْثِيرَ أَوَّلِ الْكَلَامِ عَلَى صِحَّةِ اسْتِنْبَاطِ هَذَا الْمَعْنَى ، وَتَحْدِيدَهُ - تَدْلِيلًا وَتَعْلِيلًا - يَنْهَضُ بِكَوْنِهِ هُوَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ - بِقَوْلِهِ فِيمَا نَصَهُ : « وَذَلِكَ ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ ، قَالَ : « وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ » عَقِيبَ قَوْلِهِ : « وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ » وَيَعْنِي الْإِمَامُ بِذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ يَقَرَّرُ أَصْلًا عَامًا ثَابِتًا مُحْكَمًا لَا يُنْقَضُ ، وَهُوَ « الْمَسَاوَاةُ فِي الْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ » عَلَى سَبِيلِ الْمُثَلِّيَّةِ لَا الْعَيْنِيَّةِ ، أَيْ تَكَافُؤُ الْأَعْبَاءِ الَّتِي يَنْهَضُ بِهَا كُلُّ مِنْهُمَا ، تَقْسِيمًا لِلْعَمَلِ بَيْنَهُمَا ، كُلٌّ بِحَسَبِ طَبِيعَتِهِ وَجِبَلَّتِهِ ، وَمُسْتَطَاعُهُ ، بَلْ وَمَا خُلِقَ مِنْ أَجْلِهِ ، بِمَا يَتِمُّ بِهِ انْتِظَامُ الْمُجْتَمَعِ الْبَشَرِيِّ عَلَى خَيْرِ وَجْهِ ، وَأَكْمَلِهِ ، وَأَعْدَلِهِ ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْأَصْلُ - الْمُثَلِّيَّةُ - مِمَّا يَقْتَضِي الدَّقَّةَ فِي الْاِقْتِضَاءِ ، دُونَ التَّسَامُحِ وَالْفَضْلِ وَالْمَكَارِمَةِ ، أَعْقَبَ ذَلِكَ بِمَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الرِّجُولَةِ ، وَهُوَ الشَّهَامَةُ ، وَالْمَرْوَةُ ، نَحْوُ النِّسَاءِ ، مِمَّا يَفِيدُ أَنَّهَا « دَرَجَةٌ » أَحْسَنُ ، وَفَضْلٌ ، وَمَرْوَةٌ ، وَمَكَارِمَةٌ ، وَالرِّجَالُ أَوَّلَى بِتَحْقِيقِهَا بِحُكْمِ جِبَلَّتِهِمُ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ تَأْبَى عَلَيْهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ ، وَمِفَادُ هَذَا كُلِّهِ ، أَنَّهَا دَرَجَةٌ تَكْلِيفٌ لَا تَشْرِيفٌ ، وَلَا إِمْرَةٌ ، وَلَا اسْتِعْلَاءٌ .

هَذَا ، وَيُشِيرُ الْإِمَامُ الطَّبْرِي إِلَى هَذَا الْمَعْنَى السَّابِقِ ، بِمَا أَثَّرَ عَلَى مَضْمُونِ لَا حَقِّهِ ، عَلَى مَا أَوْضَحْنَا مِنَ الْمَعْنَى ، حَيْثُ اسْتَلْزَمَ تَأْوِيلَ الصِّيغَةِ « وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ » مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَى الْإِنْشَاءِ الْمُتَضَمِّنِ مَعْنَى الْأَمْرِ أَوْ النَّدْبِ ، أَوْ التَّكْلِيفِ ، إِذْ يَقُولُ الْإِمَامُ مَا نَصَهُ : « نَدَبَ الرِّجَالُ إِلَى الْأَخْذِ عَلَيْهِنَّ بِالْفَضْلِ ، إِذَا تَرَكْنَ أَدَاءَ بَعْضِ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُنَّ عَلَيْهِنَّ » ، فَقَالَ تَعَالَى

ذكره : « وللرجال عليهن درجة » بتفضلهم عليهن ، وصفحهم لهن عن بعض الواجب لهن عليهن » ، وهذا هو المعنى الذي قصده ابن عباس بقوله « ما أحبُّ أن أستنظف جميعَ حقِّي عليها » لأن الله تعالى ذكره يقول : « وللرجال عليهنَّ درجة » .

وأخيراً ، يشير الامام الطبري الى هذا « التأويل » الذي يَشْتَقُّ دليلاً من النظم القرآني نفسه ، من سابقه ولاحقه ، تأكيداً للربط المعنوي المحكم بين أجزاء النص ، ليتم به اتساق المعنى العام المراد كَمَلًا - كما أسلفنا - بقوله فيما نصه : « وهذا القول من الله تعالى ذكره ، وان كان ظاهره « الخبر » فمعناه معنى « ندب » الرجال الى الأخذ على النساء بالفضل ، ليكون لهن فضل درجة » ج ٤ ص ٥٣٤ . والندب طلب ، والطلب إنشاء .

وهذا واضح ، أن الرجال مطالبون بتحقيق هذه الدرجة ، بما يأخذون به أنفسهم من الاحسان إلى النساء ، وألا يعمدوا إلى الدقَّة في اقتضاء ما لهن من حقوق عليهن ، على ما يقتضيه معنى المثلية ، والمساواة في الواجبات ، بل ينبغي أن ينزلوا عن بعضها ، وأن يؤدوا ما عليهم من حقوق لهنَّ ، كاملةً ، ويصفحوا لهن تقصيرهن عن بعض واجباتهن ، ليرتقوا الى هذه « الدرجة » من الاحسان والفضل ، فهي اذن ليست درجة ممنوحة للرجال تمييزاً لهن ، وانما هي درجة من التكليف بالتسامح والاحسان مطلوب أو مندوب إليهم تحقيقها .

ولا يخفى ما في هذا المعنى من فتح باب « المثالية » على مصراعيه ، أو من الارتقاء من أرضية العدل ، أو المعادلة الدقيقة في الاقتضاء ، الى الاحسان والفضل والمكارمة ، وهذا من مضمون قوله تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » .

هذا ، ولا ريب ، ان الامام الطبري قد تفقَّه بالفقه الشافعي في أول أمره ، كما قدمنا - ودرس أصوله ، وكان عليمًا باتساع اللسان العربي ، وانك لترى استشاداته مقتبسةً مما ثَقِفَهُ من أصول امامه الشافعي ، ونضرب لذلك مثالا آخر ، يؤكد هذا المنحى ، مما تجده جلياً في تفسير الامام الطبري ، لقوله تعالى « وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ » حيث يقول ما نصه : ج ٧ - ص ٢٤٢ : « فتأويل الكلام : » وليعلم الله الذين آمنوا منكم - أيها القوم - من الذين نافقوا منكم » ولما شعر الامام ، ان هذه الجملة : « من الذين نافقوا منكم » لم يرد ذكرها في منطوق الآية نصّاً ، فكان تأويلاً لا بد من اقامة

الدليل عليه ، أقول لما شعر الامام بذلك ، سارع الى تعليل هذه الاضافة ، والاتيان بالدليل على انها مرادة ، من طبيعة النص نفسه ، وأسلوبه المعهود في البيان ومستشهداً أيضاً ، بما تكرر وقوعه في استعمال القرآن الكريم نفسه ، حيث يقول مانصه : « فاستغنى بقوله : « وليعلم الذين آمنوا منكم » عن ذكر قوله : « من الذين نافقوا منكم » لدلالة الكلام عليه ٣ ج. ٧ ص ٢٤٢ ، أي لدلالة أول الكلام عليه .

هذا ، ويبين الامام وجه هذه الدلالة بقوله : « إذ كان في قوله « الذين آمنوا » تأويل « أي » . . . فكأنه قيل : « وليعلم الله أيكم المؤمن ، كما قال جل ثناؤه : « لنعلم أيّ الحزبين أحصى » (١٠١) .

أقول : ومفاد هذا ، ان اسم الموصول في قوله تعالى : « الذين آمنوا » يتضمن معنى « أي » الموصولية الذي يدل بدوره على المعنى المقدر المستغنى عن ذكره ، فجاز التصريح به ، لدلالة « الذين آمنوا » عليه ، إذ « يؤول » المعنى المراد الى القول : « ليعلم أيكم المؤمن ، وليعلم أيكم المنافق » على نحو قوله تعالى : « فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا ، وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ » (١٠٢) ولأن الألف واللام - في قوله تعالى : الكاذبين - في تأويل « الذين » الموصولية ، وهذه في تأويل « أي » و « مَنْ » الموصوليتين .

فتلخص أن هذا « التأويل » الذي أتى به الامام ، من زيادة : « من الذين نافقوا » لدلالة أول الكلام عليه ، مشتق دليله - كما ترى - من أسلوب اللغة في الأداء ، وان هذا المعنى يقتضيه اتساق المعنى الكامل للآية الكريمة ، لأنه « المراد » فكانت هذه الزيادة - في واقع الأمر - اظهارة للمعنى الكامل المتسق للآية الكريمة الذي كان قائماً قبل اجتهاد المفسر ، فلم يكن ما أتى به الامام الطبري « زيادة » بمعناها الحقيقي ، بل كانت كشفاً واظهارة للمعنى الكامل المتسق الملحوظ المراد ، ليكون التفسير مطابقاً للنص المفسر ، وأن الشارع الحكيم ، قد يستغني عن ذكر جزء من معنى الكلام ، اذا دلّ أوّله عليه ، أو دلّ آخره على أوّله ، اكتفاء بادرأكه عقلاً ، ولجريان أسلوب البيان العربي على هذا النوع من الأداء ، أو الأسلوب في الايجاز ، ولا ريب أن في الايجاز بلاغة .

هذا ، ويبدو لك - فيما أحسب - ان هذا الأسلوب يجري فيه معنى « التضمنين » (١٠٣) أيضاً ، بمعنى أن كلمة « يعلم » قد ضُمِّنت معنى « يُمَيِّز » والتمييز إذا كان بين شيئين ، أو فريقين ، كان التصريح بتمييز فريق بصفة ، دالاً على الفريق الآخر الذي يضاده في تلك الصفة ، أو يختلف عنه فيها ، أو في « الميزة » التي كانت أساساً لهذا التمييز ، وحينئذ يُستغنى عن ذكر ذلك والتصريح به ، لدلالة الكلام الأول عليه ، إيجازاً واقتضاباً ، وليس هذا من باب « الزيادة » - كما ترى - بل هو ضرب من التصريح بما حذف اقتضاباً ، وإيجازاً ، اكتفاءً بدلالة الكلام عليه عقلاً ، أو دلالةً وتضمناً .

على أن هذا هو عين ما أشار اليه الامام الشافعي في رسالته الأصولية - على ما بيَّنا - أنه من خصائص أساليب البيان العربي ، وفطرة النظم ، من أنه « يبتدئ » شيئاً من الكلام ، يُبين أول لفظه فيه عن آخره « فيتسق المعنى الكامل من الأمرين : مما ذكر ، ومما قد استغنيَ عن ذكره ، اقتضاباً .

يؤكد هذا الأصل أيضاً ، الامام الزركشي في كتابه البرهان (١٠٤) حيث يشير الى هذا النوع من التأويل بقوله فيما نصه : « التفسير بالمقتضى من معنى الكلام ، والمُقْتَضَب من قوة الشرع » (١٠٥) وهذا يعني ما يقتضيه ويتطلبه اتساق معنى الكلام ، من اضافة معنى هو مفهوم للمفسر ، عقلاً ، ومقصود من الشارع ، قطعاً .

أما المعنى المستفاد من « قوة الشرع » ولولم يُعَبَّرْ به أو يصرح في نص ، أو منطوق آية ، فذلك مما يستفاد من « روح الشرع » اجتهاداً بالرأي ، وللعقل ، أو للرأي الصادر من أهله - كما أسلفنا - مدخل "دلالي" في التفسير ، معتبراً أيماً اعتبار ، اذ لا نُدْحَة عن التفسير بالرأي في تجلية المعاني الكاملة في هذا الكتاب العزيز ، ما دام « التأويل » - وهو من صلب الاجتهاد بالرأي - ناشئاً من صميم فطرة نظمه المعجز ، مما ينبغي ألا يكون فيه خلاف - وقد اتخذ شيخ المفسرين ، الامام الطبري - كما رأيت - هذا الأصل ، عُمْدَةً في منهج تفسيره العلمي .

سادساً : الامام الطبري يعتمد سياق النص ، وسباقه ، ولواحقه في « التأويل » تحقيقاً لاتساق معاني الآي ، بل تراه يتتبع ما ورد في اللفظ من معان متعددة تتكيف بمعاهد أخرى في القرآن الكريم أو السنة ، تحرياً للدقة في تبين المعنى المراد منها ، مما يتخذ دليلاً على صرفها عن ظاهر معناها اللغوي ، ان اقتضى الأمر ذلك •

المأثور عن الامام « مجاهد » - تلميذ ابن عباس - رضي الله عنه - ومن أئمة التفسير الموثوق بهم - أن كلَّ « ظَنٍّ » وارد في القرآن الكريم ، فهو بمعنى « العلم » أو « اليقين » وذلك في روايات عن مجاهد أوردها الامام الطبري في تفسيره : ج ٢ - ص ١٩ ، غير أنا نرى ، أن هذا القول ليس على إطلاقه ، بل ينبغي أن يُقَيَّد بما لم يرد الذمُّ فيه ، والنهي عنه ، من مثل قوله تعالى : « وإنَّ يتبعون إلا الظن ، وإنَّ هم الا يخرصون » (١٠٦) وقوله تعالى : « إنَّ الظنَّ لا يُغْنِي من الحق شيئاً » (١٠٧) وقوله تعالى : « وَظَنَنْتُمْ ظَنَّنَا السَّوْءَ ، وَكُنْتُمْ قَوْمًا بوراً » (١٠٨) وقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ، اجتنبوا كثيراً من الظن ، إنَّ بعض الظن إثم » (١٠٩) وقوله تعالى « إنَّ يَتَّبِعُونَ الا الظنَّ وما تهوى الأنفس » (١١٠) وقوله تعالى : « وما لهم به من علم ، إنَّ يَتَّبِعُونَ الا الظن » (١١١) مما دل السياق أو القرائن اللفظية على أنه في مقابل العلم أو الحق ، ليفدُوَ وهماً أو هوىً ، أو خَرَصاً ، أو باطلاً لا يقوم على دليل ، ومُعْظَم مُتَعَلِّقِهِ في هذا المعنى ، من العقائد ، وإلاَّ فإنَّ غلبة الظن في احكام المعاملات حجة كافية ، ولا يتسع المقام لاستقراء متعلقات هذا النوع من الظن أو مواقعه في استعمال القرآن الكريم ، وأما فيما عدا ذلك ، فقد ذهب بعض المفسرين من الصحابة والتابعين الى أن « الظن » الوارد في القرآن الكريم هو بمعنى « اليقين » أو « العلم » الثابت ، وكان « مجاهد » يذهب في تفسير قوله تعالى « إنَّ ظَنَّنَا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ » (١١٢) بمعنى إنَّ أَيْقَنَّا أَن نكاحهما على غير دُلْسَةٍ (١١٣) - أي مخادعة •

هذا ، ويوجِّه الامام الطبري النقد الى المتقدمين من السلف في تفسيرهم للظن بمعنى اليقين في هذا المقام ، ويرى أن هذا المعنى (اليقين) لا يتفق وسياق الآية الكريمة الذي يحدد معناه المراد ، بل يُخِلُّ به ، اذْ يقول ما نصه : « قال

أبو جعفر : وقد وجّه بعض أهل التأويل قوله : «إِنْ ظَنَّنَا» الى أنه بمعنى «إِنْ أَيْقَنَّا» وذلك ما لا وجه له ، لأن أحداً لا يعلم ما هو كائن (مستقبلاً) الا الله تعالى ذكره ، فاذا كان ذلك كذلك ، فما المعنى الذي به يوقن الرجل والمرأة ، أنهما اذا تراجعا ، أقاما حدود الله ؟ ولكن معنى ذلك ، كما قال تعالى ذكره : «إِنْ ظَنَّنَا» بمعنى : طَمِعَا بذلك وَرَجَوَا . ١ هـ - ج ٤ - ص ٥٩٨
ص ٥٩٩ .

هذا ، والمقام هنا ، هو أن يتراجع الزوج الأول ، وزوجته التي بانته منه بطلقات ثلاث ، بعد نكاحها من زوج ثانٍ ودخوله بها ، ثم بَيَّنُّونتها منه ، أو وفاته عنها ، وانقضاء عدتها ، أن يتراجعا بعد ذلك بنكاح جديد ، إن طَمِعَا أو رَجَوَا أن يُقيما حدود الله ، بأن يمثلا أوامره تعالى ، في أداء كلٍّ منهما واجبه الذي ألزمه الله به ، نحو صاحبه ، بمقتضى عقد النكاح الجديد ، لتقوم حياتهما المستأنفة هذه على أسس جديدة من خلوص النية ، والوفاق والمودة والرحمة ، بعد تلك التجربة القاسية .

وبَدَّهِيَ ، أن آيًّا من هذين الزوجين المتراجعين ، ليس بوسعه أن يكون على شيء من «اليقين» مما سيكون عليه حالهما مستقبلاً بعد هذا النكاح الجديد ، والتجربة القاسية التي مرَّ بها ، بل هما على رجاءٍ طامع ، وأملٍ قويٍّ ، أن يستقيم أمرهما بعد هذه البينونة الكبرى ، وآثارها فيهما ، بقيام كلٍّ منهما بما عليه من الواجبات شرعاً ، نحو صاحبه ، على وجه أفضل مما كان عليه سابق حالهما ، قَبْلَهَا ، ولا ريب أن حَمَلَ «الظَّنَّ» هنا ، على معنى «الطمع» تأويل ، أوجبته سياق الآية الكريمة ، وهذا ما يؤكد الامام الطبري بقوله : وأما قوله : «إِنْ ظَنَّنَا أن يُقيما حدود الله» فان معناه : إن رجوا مَطْمَعاً أن يقيما حدود الله . . . وحدود الله ما أمرهما به ، وأوجب لكل واحد منهما على صاحبه ، وألزم كل واحد منهما بسبب النكاح الذي يكون بينهما» ج ٤ ص ٥٩٨ .

وهكذا ترى ، ان الامام الطبري يوجّه معنى اللفظ المفرد في ضوء المعنى العام للجملة ، أو الآية ، وما يتعلق بحكمها من موضوع ، فيحتكم في تحديده الى كل أولئك ، ليستخلص المعنى المراد .

أما « التأويل » الذي صار إليه الامام في تحديده لمعنى « الظن » في هذا المقام ، فهو حملة على معنى « الرجاء والطمع » - كما أسلفنا - ودليله ' أن العلم بما سيكون عليه حالهما مستقبلا ، أمر محال ، اذ لا يعلم الغيب الا الله تعالى ، وهذا ما يطلق عليه الأصوليون : التأويل « بضرورة العقل » .

على أنك ترى الامام ، اذ يحدد معاني المفردات في ضوء مواقعها من سياق الآية الكريمة التي وردت فيه ، تراه يوجب « الربط » بين معاني الجمل ، أو الآيات المتلاحقة ، أو المتفرقة المواقع ، اذا اتحد موضوعها ، أو متعلق ألفاظها ، فيرجح - في ضوء ذلك - معنى آخر محتمل ، تحقيقاً لاتساق المعنى المراد من النظم في كافة مواقع ذلك اللفظ ، مما قد يوجب « التأويل » وهذا من إعمال الرأي في التفسير بسبب وثيق ، فمن ذلك - على سبيل المثال - تفسيره لقوله تعالى : « وإنها لكبيرة » إلا على الخاشعين ، الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم « (١١٤) » حيث يقول ما نصه : « إن قال قائل : وكيف أخبر الله - جل ثناؤه - عن قد وصفه بالخشوع له ، بالطاعة ، أن « يظن » أنه ملاقيه ، والظن شك ، والشاك في لقاء الله عندك بالله كافر ؟؟

أجاب الامام الطبري عن ذلك ، بأن « الظن » في لغة العرب ، من أسماء « الأضداد » وأتى بشواهد من أفصح كلام العرب تؤيد قوله هذا : ج ٢ - ص ١٩ ، فيحمل على أحد معنييه المتضادين بما يتسق مع المعنى العام للآية الكريمة .

غير أنه يرد على الامام الطبري - وقد اعتبر الظن من أسماء الأضداد على ما بيننا - يرد عليه ، أن تأويله الظن بالطمع والرجاء لا يتفق ومعنى التضاد في الظن ، اذ الطمع أو الرجاء ، ليس ضداً للعلم واليقين ، ولا للشك أو الوهم ، بل المضاد للرجاء هو اليأس والقنوط اذ هو أقرب ، أو أتم .

والواقع أن الامام الطبري - جرياً على منهجه العلمي في التفسير - لا يقتصر على تحديد المعنى المراد في نطاق التضاد ، بل تراه يرجع في تحديد معنى هذا اللفظ الى معاهد أخرى في القرآن الكريم ، « هي أكثر من أن تحصى » (١١٥) - على حد تعبيره - قد جاءت كلها باستعمال « الظن » في معنى اليقين ، من ذلك ، قوله تعالى حكاية عن واقع المجرمين يوم القيامة « ورأى المجرمون النار ، فظنوا أنهم مواقعوها » (١١٦) اذ اليقين فرع المعاينة بالرؤية البصرية ، وقوله تعالى : « إنني ظننت أني ملاق حسابية » (١١٧) . هذا فضلاً عما سرد

من روايات السلف التي تُعزِّز هذا المعنى الذي حدَّده ، وهو ضربٌ من « الرِّبَط » بين اللفظ ، وموارد استعماله ، أو معاقده في القرآن الكريم ، فَيَوُضُّ إلى أن يكون تفسيره أو تأويله ، تفسيراً أو بياناً للقرآن بالقرآن - كما ترى - وهو أكثر وجوه التفسير قوةً ودقةً ، وصواباً ، وهذا الوجه من التفسير هو الذي نبَّه إلى انتهاجه ، والالتزام به ، الامام محمد عبده ، في مقدمة تفسيره ، حيث يقول : « والأحسن أن يُفهم اللفظ من القرآن نفسه ، بأن يُجمَعَ ما تكرر في مواضع منه ، وينظر فيه » (١١٨) ولكن يَرِدُ على الامام هنا ، أنَّ هذه المسألة لا ينبغي أن تكون مترددةً في حكمها بين الحسن والأحسن ، وإنما يَتَعَيَّن أن يكون حكمها الوجوب ، أي الواجب المتعين أن يُفهم اللفظ من القرآن نفسه ، إذ الشارع الحكيم ، هو أدري بما أراد من معنى فيما أنزل من كتاب ، والا كان التفسير مباحيناً لما أراد سبحانه ، وهذا هو التفسير بالهوى ، أو الرأي المحض ، وهو من الكبائر ، كما أسلفنا .

هذا ، ويضرب الشيخ محمد عبده ، مثلاً على ذلك ، لفظ « الهداية » ومشتقاتها في القرآن الكريم ، حيث يشير إلى أنها وردت في معانٍ مختلفة ، مما يوجب أن يُحدَّد معناها في كل موقع من مواقع استعمالها في القرآن الكريم ، بما يتفق مع معنى الآية جملةً ، حيث يقول : « فربما استعمل - اللفظ - بمعانٍ مختلفة ، كلفظ « الهداية » فالأحسن أن يحقق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية ، فيعرف المعنى المطلوب - المراد - من بين معانيه ، وقد قالوا ، ان القرآن يُفسَّرُ بعضه ببعض ، وأنَّ أفضل قرينة - دليل - تقوم على حقيقة معنى اللفظ ، موافقته لما سبق له من القول ، واتفاقه مع جملة المعنى ، وائتلافه مع « القصد » الذي جاء له الكتاب - القرآن - بجملته » (١١٩) .

أما « الموافقة » لما سبق ، في تفسير معنى اللفظ ، فقد أشرنا إلى أن هذا هو منهج الامام الطبري الذي التزم به - منذ القدم - وضرربنا له مثلاً ، في تفسيره لقوله تعالى : « وإنها لكبيرة » ، إلا على الخاشعين الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم « حيث تعيَّن تفسير الظن في هذا المقام ، باليقين ، إذ الخاشعون لا يَشْكُون في لقاء الله تعالى . - وأما تأثر معنى الجملة بسابقتها ، فسيأتي مثاله من واقع تفسير الامام الطبري .

على أنه ليس من المستبعد ، أن يكون الامام محمد عبده ، قد تأثر بالامام

الطبري بمطالعة تفسيره من حيث أصول منهجه في التفسير ، فضلاً عما استفاده من أئمة علوم القرآن كالزركشي ، حيث أتى على كثير من ذلك في مقدمة تفسيره « المنار » (١٢٠) ولا يتسع المقام هنا لاستقراءه .

هذا ، ويشير الشيخ محمد عبده - على سبيل المثال - الى معنى كلمة « الهداية » في القرآن الكريم ، مستخلصاً ذلك من موارد استعمالها فيه ، فيرى انها تأتي تارةً بمعنى « الدلالة » وأخرى بمعنى « التوفيق والاعانة » حسبما يعيئنه 'مورد استعمالها ، وهذا من التأويل بسبيل .

ففي المعنى الأول ، وردت في مثل قوله تعالى : « وهديناہ النجدين » (١٢١) أي طريقي السعادة والشقاوة ، والخير والشر . ويقول الأستاذ الامام في هذا الصدد : « وهذه تشمل هداية الحواس ، الظاهرة والباطنة ، وهداية العقل ، وهداية الدين » (١٢٢) ويشير ، الى أن هذا المعنى من « الدلالة » قد ورد أيضاً في مثل قوله تعالى : « وأما ثمود ، فهديناہم ، فاستجبوا العمی على الهدی » (١٢٣) أي « دللناہم » على طريقي الخير والشر ، فسلکوا سبيل الشر المعبر عنه بالعمی » (١٢٤) .

هذا ، وقد يأتي طلب الهداية ، والتماسها منه تعالى ، بمعنى طلب الزيادة فيها ، أو الثبات عليها ، وعدم الزيغ عنها ، إذ ما معنى طلب الهداية منه تعالى ، والطالب مهتدٍ ؟؟ ذلك ما أورده أئمة المفسرين في تفسيرهم لقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم » فكان تأويل ذلك ما بيئنا ، إذ الثبات والزيادة ، مفهومان يغايران حقائق الهداية ومشتقاتها في الوضع اللغوي .

على أن لفظ « الهداية » قد ورد في القرآن الكريم بما يؤكد المعنيين السابقين ، من الدلالة والاعانة ، من مثل قوله تعالى : « أولئك الذين هدى الله ، فبهداہم اقتدہ » (١٢٥) فهذه الهداية - كما يقول الاستاذ الامام - أخص من تلك الهداية التي بمعنى « الدلالة » والمراد بها هنا ، اعانتهم وتوفيقهم للسير في طريق الخير والنجاة ، مع الدلالة على تلك الطريق ، وهذا النوع من الهداية ، لم يكن ممنوحاً لكل أحد ، كالحواس والعقل ، وشرع الدين » (١٢٦) وانما قال الامام ، ان هذا المعنى للهداية « أخص » فذلك لأن الأولى بمعنى « محض الدلالة » وأما هذه ، فتجمع الى « الدلالة » التوفيق والاعانة عليها ، مما هو غير متوفر في الأولى .

هذا ، ومن الاستدلال على أن الامام الطبري يجعل لمعنى الجملة في الآية الكريمة تأثيراً على تكييف معنى اللفظ ، فذلك - على سبيل المثال - في مثل تفسيره لقوله تعالى : « وأنهم إليه راجعون » (١٢٧) فالاختلاف قائم في تفسير « الرجوع » ، فبعد أن ذكر أنه على قولين : بالموت أو يوم القيامة ، قال : « وأولى التأويلين بالآية ، القول الذي قاله أبو العالية : - يستيقنون أنهم يرجعون إليه يوم القيامة - لأن الله تعالى ذكره ، قال في الآية التي قبلها : « وكيف تكفرون بالله ، وكنتم أمواتاً فأحياكم ، ثم يميتكم ، ثم يحييكم ، ثم إليه تُرجعون » فأخبر جلّ ثناؤه ، أن مرجعهم اليه بعد نشرهم ، وإحيائهم من مماتهم ، وذلك لا شك يوم القيامة ، فكذاك تأويل قوله : « وأنهم إليه راجعون » (١٢٨) . في الآية التي تليها من قوله تعالى : « الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم ، وأنهم إليه راجعون » .

وهذا واضح في أن « الربط » بين الآيتين المتتاليتين ، واجب ، لتعيين المعنى المراد من « اللفظ » الوارد فيهما ، لوحدة المعنى الموضوعي الذي يعالجانه ، وهو من باب تفسير القرآن بالقرآن نفسه .

سابعاً : يرى الامام الطبري - من واقع تطبيقات تفسيره - أن « قوانين النحو - بصريّتها وكوفيّتها - إذا أفضى تطبيقها على الظاهر اللغوي للنص القرآني ، الى القول - بادىء الرأي - بوجود كلمات زائدة في القرآن الكريم ، جاءت صلة أو حشواً لا معنى لها ، من شأنها أن تُخلّ ببلاغة نظمه المعجز ، يَرى وجوب رفض تطبيقها على هذا الظاهر ، إذ لا تقوى « قوانين النحو » على النفاذ الى الدلالات العقلية للنص - ولا سيما الدلالة الاقتضائية التي تنهض بمنطقية النص عقلاً - فضلاً عن النفاذ الى أسرار بلاغته ، وأساليب بيانه ، مما قد يستلزم « التأويل » حتماً بما يكشف عن المعنى المنطقي العام القائم المتسق المراد للشارع ، والمستكن وراء الظاهر اللغوي بالدليل المشتق من أجزاء معناه ، أو من سياقه وسباقه ، يستنبطه المجتهد بالرأي ، صوناً للترابط المُحكّم بين أجزاء معناه واطّراحاً لكل ما يُخلّ ببلاغته التي اقتضت هذا الاسرار ، فكان هذا الظاهر اللغوي للنص ، غير مراد قطعاً ، وبلا نزاع .

وبيان ذلك ، ان الامام الطبري ، يُرسي - بهذا التأويل - أصلاً هاماً في منهجه ، مؤداه : ان المعنى القرآني المراد ، هو الأصل في توجيه الاعراب النحوي لا العكس ، بمعنى ، أنه اذا كان ثَمَّة من إشكال في الظاهر اللغوي ، فلا يجرى الاعراب على هذا الوضع ، أخذاً بذلك الظاهر ، لأنه قد يكون غير مراد قطعاً ، بل تراه يُنَسَّقُ المعنى ، بما يوحي به سباقه ، وسياقه ، وقرائنه ، على نحو لا يُخِلُّ بمنطقية المعنى المراد ، وببلاغة النظم ، ثم يوجِّه الاعراب ، على هذا الأساس ، ليكون الاعراب فرعاً عن المعنى المقصود ، الذي هو الأصل ، وخادماً له ، وليس المعنى فرعاً عن الاعراب ، لأنه قد لا يطابق المراد ، فضلاً عن أن يكون الاعراب بحيث يُخِلُّ ببلاغة نظم المعجز ، ترى ذلك واضحاً فيما جرى عليه تأويله - على سبيل المثال - لقوله تعالى : « ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك » (١٢٩).

من المعلوم ، أنَّ المعنى اللغوي الظاهر من نص هذه الآية الكريمة ، غير مراد قطعاً وبالاجماع ، لأن المراد السؤال - توبيخاً وذمماً وملامة - عن المانع من السجود ، لا من عدمه ، حيث كان إبليس مأموراً بالسجود لآدم عليه السلام ، سجود تحية وتكريم ، فتمرد وعصى ، وفي هذا المعنى يقول الامام الطبري : **أَلْحَقَّتْهُ الْمَلَامَةُ عَلَى السَّجْدِ** ، أمْ على ترك السجود ؟؟ فانْ تَكُنْ لِحَقَّتْهُ الْمَلَامَةُ على ترك السجود ، فكيف قيل له : ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك ؟ وان كان النكير على السجود ، فذلك خلاف ما جاء به التنزيل في سائر القرآن ، وخلاف ما يعرفه المسلمون » (١٢٠) ج ١٢ - ص ٣٢٣ .

هذا ، وترى الامام يورد رأي بعض نحويي البصرة ، ومفاده - على مقتضى قواعد النحو - أنَّ « لا » في قوله تعالى : « ما منعك أن لا تسجد » زائدة ملغاة ، لا معنى لها ، فكانت حَشْواً ، أو صلة للكلام ، لا تفيد شيئاً من معنى « ؟؟ » وهذا - كما نرى - رأي خطير ، لأنَّ مؤداه ، أنَّ ثمة كلمات في القرآن الكريم ، ملغاة لا تفيد معنى ؟ وهو ما ينبغي أن تُنَزَّه عنه بلاغته ، ثم يورد الامام رأي بعض نحويي الكوفة بنفي كونها ملغاة ، ذاهباً الى أن « المنع » مراد به « القول » مجازاً ، أو تأويلاً ، فيكون معنى الآية الكريمة على هذا التخريج : « من قال لك ، أو من أمرك ألا تسجد » (١٢١) حَذَرَأ من القول بالزيادة ، ويورد آراء أخرى ليرفضها جميعاً ، وليعقِّب عليها برأيه الاجتهادي الخاص ، حيث يقول « إنَّ في الكلام » محذوفاً قد كفى دليل الظاهر منه ، وهو معناه : ما منعك من السجود ،

« فأحوجك » (١٣٢) إلى أن لا تسجد ، فترك ذكر « أحوجك » استغناءً بمعرفة السامعين قوله : « الا إبليس لم يكن من الساجدين » - ان ذلك معنى الكلام - من ذكره (١٣٣) أي ان سياق الآية قد أفاد معنى « أحوجك » وعرفه السامعون من قوله تعالى في الآية السابقة «إلا إبليس لم يكن من الساجدين» فأغنى ذلك عن ذكره وظهره بالتعبير عنه ، فكان محذوفاً « مُقَدَّرًا » يقتضيه تمام معنى الآية في سياقها وسياقها كمالاً ، اقتضاءً عقلياً ، ثم يُعَقَّبُ على ذلك ، باقامة الدليل على ما ذهب اليه ، واعتقد أنه الصواب ، بقوله : « وانما قلنا ، ان هذا القول أولى بالصواب » لما قد مضى من دلالتنا قبل ، على أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له ، وان لكل كلمة معنى صحيحاً ، فتبين بذلك فساد قول من قال : « لا » في الكلام حشواً لا معنى لها (١٣٤) .

ونحن نرى أن الامام الطبري ، إذ يتخذ موقف الرفض للقول بزيادة « لا » يرى أن في الكلام مجازاً مرسلًا ، يوحى به السياق ، وهو قوله تعالى : « إلا إبليس لم يكن من الساجدين » ووجه المجاز المرسل هنا ان « المنع » يراد به الحمل أو الالغاء أو الاضطرار أو الاحتياج الى ما يُضَادُّ السجود ، وهذا من « لوازم المنع » اذ المنع من الشيء يستلزم الحمل على ما يضاذه ويقابله ، أو بعبارة أخرى ان « المانع من السجود مستلزم للبائع على عدم السجود » فعبّر بالمانع مجازاً عما يستلزمه من « البائع » الدافع الى عدم السجود ، لوجود « علاقة التلازم » بينهما ، وقد أشرنا آنفاً ، الى أن « التلازم » « دلالة عقلية » وبذلك أقام الامام الطبري الدليل على « أصالة » كلمة « لا » اجتهداً بالرأي - كما نرى - وقَدَّرَ معنى تقتضيه وتستلزمه استقامة معنى الآية كمالاً ، وهو مستوحى من سياق نص الآية الكريمة ، استغناءً بمعرفة السامعين له ، ومن المقرر ان « حذف ما يعلم عقلاً جائز » ، فلم يكن التأويل - في مثل هذا المقام - الا تفصيلاً لما أوجزه القرآن ، لأن الايجاز جزءٌ من بلاغة نظمه المعجز ، وليس التأويل تزويداً ولا تقوُّلاً .

هذا ، وبَيَّنَّ الامام الطبري ، أن قوانين النحو اذا اقتضت زيادتها ، أفسدت المعنى ، وأخلَّتْ ببلاغة النظم ، لذا رفضها ، اذ لا يقوى « النحو » على النفاذ الى الدلالات العقلية للنص ، وهذا من صلب الاجتهاد بالرأي بلا مراعاة ، فضلاً عن أن يملك النحو القدرة على النفاذ إلى أسرار بلاغته وإعجازه .

وفي هذا المعنى ، يقول الامام الشيخ محمد عبده ، في تفسير « المنار » ما نصه :
« إنَّ تحكيم مذاهبهم النحوية في القرآن ، ومحاولة تطبيقه عليها - وإنَّ أَخْلَّ -
ببلاغته - جراءة كبيرة على الله تعالى ، وإذا كان « النحو » وجد لمثل ذلك ،
فَلَيْتَهُ ' لم يوجد » (١٣٥) .

ونحن نرى أيضاً ، ان تأويل الامام الطبري أدقُّ معنى ، وأَحْكَمُ انسجاماً
مع المعنى العام الذي انتظم مدلول كل من نص الآية الكريمة ، وما يوحي به
سباقها ، ومع ما وجَّه من سؤال عن تفاصيل هذا المانع لدى إبليس ، وما صدر
عنه في مقام الاجابة من افصاح عن « الباعث الذاتي » وهو ادعاء التفوق
والخيرية بالعنصر الناري .

ووجه ذلك « ان تأويل الامام الطبري باضافة معنى « أحوجك » فحملك على
عدم السجود ، قدَّ قَيَّدَ مُطلق المانع ، بالباعث الذاتي النفسي بخاصة ،
فانسجم هذا « التأويل » مع مضمون السؤال الموجَّه الى إبليس عن تفاصيل
هذا « المانع » أهو الاستكبار ؟ أو هو كونه من العالين حقيقة ؟ وكلاهما من البواعث
الذاتية بداهة ، وليس من الموانع الخارجية القسرية التي تلغي إرادة إبليس ،
وتمحو وصمة عصيانه ، في حين أن « المانع » باطلاقه ، قد يكون نفسياً داخلياً باعثاً
على الضدِّ مما أمر به ، وقد يكون خارجياً ، فقيده الامام بالذاتي ، دون
الخارجي .

وأيضاً ، لو كان المانع خارجياً قسرياً ، بحيث تنتفي معه الارادة ، لما كان ثَمَّة
من عصيان ، ولما كان من وجه لتوجيه اللوم والتوبيخ والتعنيف إليه ، فشبت
أنَّ « المانع » كان باعثاً ذاتياً ، مما يرشِّح دقة تأويل الامام الطبري .

أضف الى ذلك ، اننا إذا أدركنا ، أن السؤال لم يكن على حقيقته ، وانما
أُخْرِجَ مُخَرَّجَ التوبيخ والانكار واللوم - وإنه لذلك - لِسَبْقِ علم الله
تعالى بالباعث الذاتي لدى إبليس الذي حملته على عدم السجود ، والمخالفة عن
أمر ربه ، وهو ما أفصح عنه إبليس نفسه في مقام الاجابة ، من زعمه خيرية عنصره
الناريِّ وتميزه ، وتفوقه على عنصر آدم عليه السلام : « خلقتني من نار ،
وخلقتهم من طين » أقول اذا أدركنا ذلك ، أمكننا الوقوف على مدى قوة النفاذ
العقلي لدى الامام الطبري ، في تحقيق الانسجام المعنوي بين آي التنزيل في
موضوع واحد ، بحيث ان القول بزيادة « لا » إزاءه ، واعتبارها حشواً لا معنى

لها ، أقول ان هذا القول يغدو ، من « بُدُوِّ الرأي المنهي عنه شرعاً » إذ لا تعمق فيه ولا اجتهد ، بل تنقطع به موافقته للكلام أو مطابقتها لمقتضى الحال الذي هو قوام البلاغة ، كما هو معلوم ، وليس من وظائف قواعد النحو الاخلال ببلاغة القرآن ، وأسرار بيانه ، بداهة ، بل هي خادمة لكل أولئك ، كما أسلفنا . هذا ، وفي الآية الكريمة إيماءً إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يزعم لنفسه - استكباراً وعلواً - خيريةً أو تفوقاً في أمر أو عنصرٍ لم يكن له يدٌ في إيجاده ، وعلى هذا ، فلا تفضيل الا بما فضل الله تعالى به عباده ، من معايير الحق والعدل والتقوى ، وما تقضي به الحكمة الالهية العليا ، خَلَقاً وتدبيراً ، وان خفيت على الناس ، بل والعلماء ، في كثير من مواطنها .

فتلخص ، ان « الاجتهاد بالرأي » أمرٌ لا ندحة عنه في التفسير ، لما تستلزمه فطرية النظم القرآني ، وتَصَرُّفه في وجوه البلاغة والبيان ، وقد تجلَّى في « مواقف » الامام الطبري التي لا تُحصى ، مما ضرب بنا له من أمثالٍ تبدَّت فيه « شخصيته » العلمية المستقلة الناقدة الممحصّة ، فلا وجه للقول بأنه أخلَصَ نفسه للتفسير بالمأثور المحض ، أو ظاهر اللغة ، وأغلب الظن أن الطبري ، متأثر - في ذلك - بامامه الشافعي ، حيث يقول في شأن الاجتهاد بالرأي ، من أنه أمر مفروض قد ابتلى الله تعالى عباده ، بطاعته فيه ، كسائر فرائض الدين ، فيما نصه : وابتلى طاعتهم في الاجتهاد ، كما ابتلى طاعتهم في غيره ، مما فرض عليهم « (١٣٦) » ، ولعل هذا يومئذ الى السرِّ في اصطفاء الامام لكلمة « التأويل » عنواناً لموسوعته ، دون كلمة « التفسير » .

على أن أحداً من المحققين ، من الأصوليين والفقهاء ، بل وعلماء البلاغة ، لم يقل باهمال أيٍّ من « الدلالات العقلية » للنظم القرآني ، أيّاً كان نوعها ، بما هو « وحدة كاملة » لفظاً ومعنى ، ودلالات لا انفصال بينها ، استثماراً لكافة طاقات النص ، بل يجب الاستدلال بها جميعاً ، لكونها مقصودةً للمشرع عند المحققين من الأصوليين بالاتفاق ، فكانت حجة في الاستدلال كالدلالة « الوضعية » سواءً بسواء ، إذ من المقرر - أصولياً - أن النص الدالّ على الملزوم ، دالٌّ على اللازم ، اتفاداً ، وسبيل الاستدلال بهذا الأخير ، هو الاجتهاد بالرأي لا محالة ، والتأويل من أقوى صوره ، تعقلاً ونفاذاً ، وسداداً منطقاً .

• محمد فتحي الدريني

رئيس قسم العقائد والأديان
كلية الشريعة - جامعة دمشق

□ الحواشي :

٨ - ص ٣٣ - تحقيق - د محمد عمارة - ط - المؤسسة العربية - في الدراسات والنشر بيروت .

٩ - المرجع السابق .

١٠ - الموافقات - ج ٤ - ص ١٦٧ - للامام الشاطبي .

١١ - الموافقات : ج ٣ ص ٤٢١ - للشاطبي .

١٢ - ارشاد الفحول - ص ١٧٧ - للشوكاني - المناهج الأصولية : ص ٢٠١ وما يليها - ط دار الرشيد - لكاتب البحث .

١٣ - الأنعام/٦٨ .

١٤ - الزخرف/٨٣ .

١٥ - الموافقات : ج ٤ ص ٨٧ وما يليها .

١٦ - أصول الفقه الاسلامي - ص للشيخ مصطفى شلبي .

١٧ - التحرير وشرح التيسير - ج ١ ص ٢١٠ - التوضيح مع التلويح - ج ١ ص ١٢٥ - لصدر الشريعة - والتفتنازاني - كشف الاسرار على أصول فخر الاسلام - ج ١ ص ٥٨ وما يليها لعبد العزيز البخاري - الاحكام في أصول الاحكام - ج ٣ ص ٧٢ وما يليها للأمني . بداية المجتهد - ج ١ ص ٢٨٨ - لابن رشد - كتاب الأموال - ص ٥٨ - لأبي عبيد - ارشاد الفحول ص ١٧٧ للشوكاني .

١٨ - ومن المعلوم ، ان الامام الطبري - قد كان شافعيًا في بادئ أمره ، بل ومن أئمة الشافعية في عصره ، ثم استقل بمذهب خاص به ، ولكنه اندثر ، ولم يصلنا ، الا بعض آرائه الفقهية المنقولة في فقه المذهب الأربعة والمنسوبة اليه - طبقات المفسرين - ص ٣ - للسيوطي طبقات الشافعية - ج ٢ ص ١٣٥ - ثم انه عاصر داود الظاهري ، وتأثر به ، ولكنه رأى ان أصول مذهبه لا تسعف على مجابهة الحوادث المتجددة ، بل تنوع في مآزق فقهية يصعب التخلص منها ، ولعل هذا كان دافعا للطبري الى نقده ، وتأسيس مذهب فقهى مستقل عرف باسمه - الفهرست - ص ٣٧٧ - لابن النديم .

١ - أصول الفقه - ص ١٢٨ - للشيخ أبو زهرة - وراجع بحثنا مستفيضا في « التاويل » كتابنا المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الاسلامي - ص ١٦٣ وما يليها - كتاب الغراج لأبي يوسف - ص ٢٣ - ص ٢٧ - معاضرات في أصول الفقه - ص ٢٦٣ - ٢٢٦ للشيخ مصطفى شلبي .

٢ - قدمنا في المقالين السابقين انه طبع بالمطبعة الاميرية في بولاق سنة ١٩٢٣ - وبهامشه تفسير النيسابوري - ثم طبع بمطبعة دار المعارف بمصر بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ١٣٧٤ هـ .

٣ - نقصد بالظاهر اللغوي ما هو اعم من الظاهر بحكم الوضع الأصلي ، أو يحكم عرف الاستعمال - أما تعريف الظاهر لغة فهو الأمر الواضح - تقول ظهر الأمر اذا اتضح وانكشف ، وهو في اصطلاح المشترة ، « ما دل على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي ، ويحتمل غيره احتمالا مرجوحا » - الاحكام في أصول الاحكام - ج ٤ - للامام الأميني .

٤ - يقول الامام الأميني : « واذا عرف معنى التاويل - وهو من صلب الاجتهاد بالرأي - فهو مقبول معمول به اذا تحقق بشروطه ، ولم يزل علماء الامصار في كل عصر من عهد الصحابة ، الى زمننا ، عاملين به من غير تكبر » - الاحكام - ج ٣ - ص ٧٥ ط دارالكتب العلمية بيروت .

٥ - تاريخ التشريع الاسلامي - ص - للغضري - وتاريخ الفقه الاسلامي - ص للدكتور محمد يوسف موسى .

٦ - راجع في هذا المعنى - البرهان في علوم القرآن - ج ٢ - ص ١٤٩ - وما يليها - للزركشي - وفصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال - ص ٣٣ وما يليها - لابن رشد - واحياء علوم الدين - ج ١ - ص ٣١ - وص ١٢٩ - للغزالي - ومفردات القرآن - ص ٣١ للراغب الاصفهاني - والاتقان في علوم القرآن - ج ٢ - ص ٢٢١ - والمستقصى - ج ١ - ص ٣٨٧ - مع فواتح الرحموت - للغزالي - ارشاد الفحول - ص ١٧٧ - للشوكاني الاحكام - ج ٣ - ص ٧٥ - ط - دار الكتب العلمية بيروت .

٧ - جامع البيان - ج ٦ - ص ١٩٧ - ص ١٩٨ - تحقيق شاكر - ط - دار المعارف .

٣٥- الاتقان : ج ٢ ص ٢٢١ - للسيوطي - وانظر مفردات غريب القرآن - مادة فسر - للأصفهاني .

٣٦- جامع البيان في تاويل القرآن : ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ تحقيق شاکر .

٣٧- المرجع السابق : ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ .

٣٨- المستصفي : ج ١ ص ٣٨٧ - مع شرح فواتح الرحموت .

٣٩- مقدمة التفسير بهامش تنزيه القرآن عن المطاعن - ص ٤١٦ - ص ٤٢٢ - للراغب الأصفهاني المطبعة الأزهرية .

٤٠- جامع البيان : ج ٦ - ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ - للإمام الطبري .

٤١- آل عمران/ ٧ .

٤٢- ج ٦ ص ٢٠٠ - فقرة أولى - أما التاويل بمعنى التصيير فهو من معانيه اللغوية التي ساقها الإمام الطبري نفسه ، فيما أشرنا آنفاً - وأما أنه من باب سياسة الأمر في النص ، فهو ما أشار إليه الزمخشري في كتابه أساس البلاغة على أنه معنى حقيقي للتاويل ص ٢٥ . وكذلك الأصفهاني في كتابه « المفردات » ص ٣١ - والسيوطي - في كتابه « الاتقان - ج ٢ - ص ٢٢١ وما يليها .

٤٣- الأنعام/ ٦٨ .

٤٤- الزخرف/ ٨٣ .

٤٥- المؤمنون/ ٧١ - وانظر في هذا المعنى فجر الاسلام - الأستاذ أحمد أمين ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

٤٦- البقرة/ ١٦٩ .

٤٧- تفسير الطبري - ج ٣ - ص ٢٠٣ .

٤٨- مناهل العرفان : ص ٥٦٠ - ص ٥٦٢ .

٤٩- الأعراف : ٣٣ .

٥٠- ج ٦ ص ٢٠١ .

٥١- الاسراء/ ٣٥ .

٥٢- تصوير دار المعرفة - بيروت - لبنان - عن طبع المطبعة الأميرية - القاهرة .

٥٣- الأعراف/ ٥٣ .

٥٤- لسان العرب - ج ١٣ - حرف اللام - فصل الهمزة - ص ٣٤ - لابن منظور - طبع الدار المصرية للتأليف والترجمة - المفردات في غريب القرآن - ص ٣١ - للراغب الأصفهاني - مقدمة التفسير - مطبوع بهامش كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن - ص ٤١٦ - ص ٤٢٢ - للراغب الأصفهاني .

٥٥- لسان العرب - الجزء السابقة الاشارة اليه .

٥٦- لسان العرب : ج ١٣ ص ٣٤ .

٥٧- المصباح المتير - الألف مع الواو - ج ١ - ص ٣٨ - للفيومي .

٥٨- أساس البلاغة - ص ٢٥ وما يليها - للزمخشري .

٥٩- المرجع السابق - وراجع تفسير الألوسي : ج ٨ ص ١٢ ص ١٣ - الطبعة الأميرية .

٦٠- القاموس المحيط - فصل الهمزة - باب اللام : ج ٣ ص ٣٣٠ - للفيروزآبادي - تصوير دار الفكر .

٦١- ج ٢ ص ١١٠ فصل « الفاء » باب الرء .

٦٢- الأحكام في أصول الأحكام : ج ٣ ص ٧٤ - ص ٧٥ للآمدي .

٦٣- أساس البلاغة : ص ٢٥ - للزمخشري - ط - بيروت - الاتقان - ج ٢ - ص ٢٢١ - ص ٢٢٢ - للسيوطي - والمفردات - ص ٣١ - للأصفهاني .

٦٤- تفسير الألوسي : ج ٨ - ص ١٢ - ص ١٣ ، ط - الأميرية .

٦٥- راجع كتابنا : « الفقه المقارن - بحث التاويل والتعليل - وكتابنا في المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الاسلامي - ص ١٦٣ وما يليها .

٦٦- المفردات في غريب القرآن ص ٣١ - ط دار المعرفة ، بيروت .

٦٧- رسالة مطبوعة مع كتاب « تنزيه القرآن عن المطاعن » المطبعة الأزهرية - وراجع الاتقان : ج ٢ ص ٢٢١ وما يليها - للسيوطي .

٦٨- مقدمة التفسير : رسالة مطبوعة بهامش كتاب تنزيه القرآن عن المطاعن : ص ٤٢٢ - للراغب الأصفهاني .

٦٩- البرهان في علوم القرآن - ج ٢ ص ١٤٧ وما يليها - للزركشي .

٧٤- يقول ابن النديم : وله مذهب في الفقه اختاره لنفسه -
أي بعد أن كان شافعيًا - الفهرست - ص ٢٢٧ - طبقات
المفسرين : ص ٣٠ .

٧٥- الرسالة - ص ٥١ - ص ٥٢ - تحقيق وشرح - أحمد
محمد شاكر - الطبعة الأولى - مصطفى البابي الحلبي -
بمصر - ١٩٤٠ .

٧٦- المرجع السابق .

٧٧- البقرة/ ١٩١ .

٧٨- البرهان : ج ٢ ص ١٦٢ وما يليها - للزركشي .

٧٩- الاحياء : ج ١ ص ٣٦ وما يليها .

٨٠- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال
ص ٣٤ - تحقيق د. محمد عمارة - بيروت - ط - ثانية -
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت .

٨١- الاحياء : ج ١ ص ٣٧ وما يليها - وص ١٢٩ وما يليها .

٨٢- راجع كتاب البرهان في علوم القرآن : ج ٢ ص ١٧٥
وما يليها للامام الزركشي .

٨٣- النساء/ ٨٣ .

٨٤- الاعراف/ ٤ .

٨٥- ج ١ ص ٣٧١ .

٨٦- والعنق تأويل .

٨٧- لولا ذلك أي تقدير شيء محذوف .

٨٨- راجع بحث « دلالة الاقتضاء » في كتابنا : المناهج الأصولية
في الاجتهاد بالرأي في التشريع الاسلامي .

٨٩- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال :
ص ٣٢ - تحقيق د. محمد عمارة - المؤسسة العربية
العربية للدراسات والنشر - ط - ثانية - ١٩٨١ -
بيروت .

٩٠- الاحياء : ج ١ ص ٢٦١ - ط البابي الحلبي - القاهرة
وراجع أيضا : ص ٣٧ و ص ١٢٩ .

٩١- النساء/ ٨٣ .

٩٢- البقرة/ ١٦٧ .

٩٣- ج ٢ ص ١٥ .

٥٥- راجع التعريف بالقرآن والحديث ص ١٥٦ ص ١٥٧ -
الطبعة الثانية - الكويت - ١٩٧٩ - للأستاذ محمد
الزفزاف .

٥٦- الاعراف/ ٥٣ .

٥٧- جامع البيان ج ١٢ ص ٤٧٩ .

٥٨- يونس/ ٣٩ .

٥٩- جامع البيان : ج ١٢ ص ٤٨١ .

٦٠-

٦١- الكهف/ ٨٢ - التعريف بالقرآن والحديث ص ١٥٦
وما يليها للزفزاف .

٦٢- البرهان في علوم القرآن : ج ٢ ص ١٤٧ وما يليها -
للزركشي - مجموعة الفتاوى : ج ١٣ ص ٢٩١ -
لابن تيمية .

٦٣- يوسف/ ٣٦ .

٦٤- يوسف/ ١٠٠ .

٦٥- ج ٢ ص ١٠٠ وما يليها .

٦٦- البرهان : ج ٢ ص ١٤٧ للزركشي - المفردات - باب
« أول » .

٦٧- الفرقان/ ٣٣ .

٦٨-

٦٩- مقدمة ابن خلدون - ص ٤٣٩ وما يليها - ط - دار احياء
التراث العربي - بيروت . وانظر في هذا المعنى -
دائرة المعارف الاسلامية ج ٥ - ص ٣٥٦ - ٣٥٧ -
دار المعرفة - بيروت . يقول ابن خلدون في ذلك ما نصه :
« ونقلت الآثار الواردة فيه فيما كتب ودون من العلوم
والمعارف - عن الصعابة والتابعين ، وانتهى ذلك الى
الطبري والواقدي والثعالبي وامثال ذلك من المفسرين
فكتبوا فيه ما شاء الله أن يكتبوه من الآثار » ص ٤٣٩ .

٧٠- تفسير الطبري - ج ١ - ص ١٩٦ - ١٩٧ .

٧١- البرهان في علوم القرآن - ج ٢ ص ١٦١ - للزركشي .

٧٢- المرجع السابق - ج ٢ ص ١٤٨ وما يليها .

٧٣- المرجع السابق : ج ٢ ص ١٦٠ - الأحكام في أصول
الأحكام - ج ٣ - ص ٧٥ وما يليها للامني - مجموعة
فتاوى ابن تيمية - ج ١٣ - ص ٢٨٣ وما يليها .

١١٥- الكهف/٥٣ •

١١٦- مشكلات القرآن الكريم ص ١٥ - منشورات دار مكتبة
الحياة - بيروت •

١١٧- المرجع السابق •

١١٨- المرجع السابق •

١١٩- راجع تفسير المنار : ج ١ - مقدمة التفسير - للشيخ
محمد عبده •

١٢٠- البرهان : ج ٢ ص ١٧٥ •

١٢١- مشكلات القرآن الكريم ص ٥٥ للامام الشيخ محمد عبده •
١٢٢-

١٢٣- فصلت/١٧ •

١٢٤- المرجع السابق •

١٢٥-

١٢٦- المرجع السابق ص ٥٥ ، البقرة/٤٦ •

١٢٧-

١٢٨- تفسير الطبري : ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣ •

١٢٩- الاعراف/١٢ •

١٣٠- جامع البيان •

١٣١- ص ٣٢٣ •

١٣٢- المرجع السابق •

١٣٣- المرجع السابق - ص ٣٢٦ •

١٣٤- المرجع السابق - ص ٣٢١ •

١٣٥- مشكلات القرآن الكريم - ص ٥٥ - للشيخ
محمد عبده •

١٣٦- الرسالة - ص ٢٢ - للامام الشافعي •

٩٤- البقرة/٩٥ •

٩٥- البقرة/١٩٥ •

٩٦- ج ٣ - ص ٥٩٢ •

٩٧- لأن لفظ « ما » في قوله « لما فيه هلاكنا » من ألفاظ
العموم •

٩٨- النساء/١١٠ •

٩٩- الرسالة - ص ٥١ - ص ٥٢ - للامام الشافعي •

١٠٠- النساء/٧٧ •

١٠١- الكهف/١٢ •

١٠٢- العنكبوت/٣ •

١٠٣- التضمن هو « ايقاع لفظ موقع غيره ، لتضمنه معناه ،
وهو نوع من المجاز » - أي من التاويل - راجع الاتقان -
ج ٢ - ص ١١٦ للسيوطي •

١٠٤- ج ٢ ص ١٦١ •

١٠٥- المرجع السابق •

١٠٦- الأنعام/١١٦ •

١٠٧- يونس/٣٦ •

١٠٨- الفتح/١٢ •

١٠٩- العجرات/١٢ •

١١٠- النجم/٢٣ •

١١١- النجم/٢٨ •

١١٢- البقرة/٢٣٠ •

١١٣- الدلالة في أصلها ووضعها اللغوي « الظلام » ثم
استعملت مجازاً في معنى المغادرة - تفسير الطبري :
ج ٤ ص ٥٩٧ وما يليها •

١١٤- البقرة/٤٥ - ٤٦ - والضمير في قوله تعالى : « انها »
أي الصلاة •

★ ★ ★

ثبت المصادر والمراجع

المصادر

- ١ - جامع البيان للإمام الطبري
- ٢ - الجامع لأحكام القرآن للمقرطبي
- ٣ - الأحكام في أصول الأحكام للأصدي
- ٤ - الرسالة للشافعي
- ٥ - كشف الأسرار للإمام البيهقي
- ٦ - المستصفى للإمام الغزالي
- ٧ - المنحول للإمام الغزالي
- ٨ - إرشاد الفحول للشوكاني
- ٩ - الأحياء في علوم الدين للإمام الغزالي
- ١٠ - طبقات المفسرين للسيوطي
- ١١ - فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال لابن رشد
- ١٢ - الموافقات في أصول الشريعة للإمام الشاطبي
- ١٣ - طبقات الشافعية للسبكي
- ١٤ - البرهان في علوم القرآن للزركشي
- ١٥ - الاتقان في علوم القرآن للسيوطي
- ١٦ - تنزيه القرآن عن المطاعن وبهامشه مقدمة التفسير للقاضي : عبد الجبار (للأصفهاني)
- ١٧ - طبقات المفسرين للسيوطي
- ١٨ - المقدمة لابن خلدون
- ١٩ - أصول الفقه للسرخسي
- ٢٠ - التوضيح مع التلويح لصدر الشريعة
- ٢١ - قواعد الأحكام للإمام : العزيم عبد السلام

المراجع

- ٢٢ - الفهرست لابن النديم
- ٢٣ - المفردات في غريب القرآن للأصفهاني
- ٢٤ - فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر
- ٢٥ - مجموعة الفتاوى للشيخ الاسلام ابن تيمية
- ٢٦ - اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية
- ١ - تفسير المنار للشيخ محمد عبده
- ٢ - مناهل العرفان للزرقاني
- ٣ - مذاهب التفسير (لالمستشرق جولد تسهر وترجمة الدكتور عبد الحليم النجار)
- ٤ - التفسير والمفسرون للشيخ الذهبي
- ٥ - الفقه المقارن للدكتور محمد فتحي الدريني
- ٦ - تاريخ الفقه الاسلامي للدكتور محمد يوسف موسى
- ٧ - تاريخ الفقه الاسلامي للشيخ محمد السائس
- ٨ - فجر الاسلام للأسناذ أحمد أمين
- ٩ - المناهج الأصولية د. محمد فتحي الدريني
- ١٠ - دائرة المعارف الاسلامية ترجمة المجموعة

المعاجم

- ١ - لسان العرب لابن منظور
- ٢ - البحر المحيط للفيروزآبادي
- ٣ - أساس البلاغة للزمخشري
- ٤ - المصباح المنير للفيومي